

مسائل الأصول اللامعة

في

نظم الشموس الطالعة

نظم العلامة:

محمد مولود بن أحمد الجواد اليعقوبي

المتوفى سنة: 1243 هـ

عقد به التقيح للقراقي

وزاد عليه في بعض المواضع

تحقيق حفيده الشيخ:

محمد الحسن بن أحمد الخريم

أطال الله حياته أمين

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على النبي الكريم

تقديم:

بمناسبة حصولنا على نسخة تامة¹ من نظم جدنا: محمد مولود بن أحمد الجواد لتتقيح القرافي، ونظرا لحاجة طلاب المحظرة إلى هذا النظم، وبلا اعتماد كذلك على الجزء الكبير من هذا النظم الموجود في شرح المؤلف، فقد بذلنا الجهد لإبراز نسخة كاملة مقابلة ومنقحة على النسختين.

أما النسخة الأولى الكاملة فتتضمن نص النظم؛ وهي بخط جميل وواضح كتبها للناظم تلميذه: محمد بن المصطفى بن الجار، ويبدو أنها هي نسخة التبييض، وقد حرص الناظم على أن يضبط بالقلم الكثير من الكلمات التي قد تشكل قراءتها على الوجه الصحيح، أو التي يكون في بنيتها الصرقيّة أو إعرابها خفاء، كما أنه علّق على العديد من المواضع بهوامش مختصرة لزيادة الإيضاح لبعض الكلمات أو المسائل.

¹ غير اثني عشر بيتا من بداية الترجمة إلى قول فيها: مع ما أعاني من هموم ناصبه.

وأما النسخة التي شرح عليها فهي بخط المؤلف نفسه إلا أنها ضاع منها بعض الثبوت من مواضع متعددة² اعتمدنا فيها على نسخة التبيين وحدها، وعندما يقع اختلاف في النسختين فإننا نثبت ما وجد في نسخة الشرح؛ إذ يظهر أنه الاختيار الأخير للمؤلف، مع إثبات ما في

2 فقد ضاع منها ما مجموعه: خمسة عشر ومائة بيت: 88 بيتا من قوله -في الفصل الحادي عشر من الباب الأول-: فإن يطابق... إلى قوله -في الفصل السابع عشر منه-: ثالثها اختلف هل يغلب. وبيت واحد -هو الأول من الباب الثاني- وهو قوله: للجمع في الحكم بلا ترتيب إلخ. وستة أبيات من نفس الباب من قوله: لولا تدل لوجود ذا على... إلى قوله: لكن للاستدراك بعد النفي.

وخمسة عشر بيتا من الباب الرابع؛ هي الفصلان الأولان منه، من قوله: ولفظ الامر اسم لصيغة تدل... إلى بداية الفصل الثالث وهو قوله: إن نسخ الأمر بأن يقول قد... وأربعة أبيات إلا تفعيلتين: من باب القياس؛ من قوله: أما الذي الشارع ألغاه فلا... إلى قوله: كما القرافي حققا.

وشطر من فصل الإذن من الباب العشرين هو قوله: وكالعواري من المسامح. وأول البيت: مثل طعام الضيف والمنايح.

كما كان هنالك بعض الكلمات المطموسة أو المخرومة؛ ربما تكون قد قرئت على غير الوجه الصحيح، فأصلحناها على النسخة الجديدة.

هذا وقد كان الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم قد نظم مضمون ما ضاع من النظم وشرحه وأخفه بمحاوئه واضعاً النص بين هلالين؛ تمييزاً له عن غيره، وأخرج الكتاب كاملاً بحمد الله وظهرت الطبعة الأولى منه سنة 1425هـ - 2004م واستعاد طبعته -إن شاء الله- بإثبات المقاطع التي كانت ضائعة منه.

النسخة الأولى في الهامش غالباً زيادة للفائدة، وقد نهل سنة بعضاً لا نرى أهمية لذكره.

ثم إن المؤلف -في نسخة الشرح- ربما حذف بعض الأبيات من النص، وأثبت ضمنها في الشرح، فنثبت المحذوف في الهامش زيادة للفائدة أيضاً، وحرصاً منا على استيفاء ما أدركناه من هذا الأثر النفيس.

وقد زدنا في الهوامش بعض التعليقات والملاحظات التي نراها مناسبة لإظهار بعض ما يخفى، وبيان ما هو الصواب في بعض الأحيان.

وقد ميزنا هذه التعليقات عن تعليقات المؤلف بأن وضعنا قبلها حرف "ط" كما هو سنن كتابة الطرر والحواشي عند كتاب الخاظر.

وقد دققنا عدد الموجود من الأبيات -باعتبار مجموع ما في النسختين- لمقارنته بالعدد الذي رمز له الناظم في قوله: أبياته "هي شمس"؛ وهو (1361) فوجدناه متقارباً جداً.

وقد لاحظنا أنه يكتب بالتاء هاء التانيث المقروءة تاء؛ والدليل على ذلك كونها كذلك يوقف عليها بالتاء في المصحف اقتداء بالرسم كما هو معروف؛ ومن أمثلة ذلك قوله:

عدالة العدول بالتركيب — وباختبار بخلاط ثبت

والشرط في التجريح والتزكيت عند المحدثين في الشهادات.

وبالنسبة فإن العلامة محمد مولود بن أحمد الجواد كان أصوليا متمكنا؛
فله -بالإضافة إلى هذا النظم وشرحه- شرح لمنظومة الكوكب
الساطع للجلال السيوطي توجد لدينا منه نسخة شبه كاملة.

وقد نوه العديد من الأجلاء بمرتبه تلك تقریظا واستطرادا؛

فقد خاطبه عصره العالم العلامة المجید: أحمد المامون بن محمد الصوفي
اليعقوبي بقوله:

مولود برزت في علم المتنات وصرت في شأوها سباق غايات
أغريك بالبرين احفظ متوهمات وانبت خباياهما يا بن الكريمات
عليك بالجامعين احفظ متوهمات تظفر -هديت- بغايات سنياه
إن لم ترم بنبات هناك عفت فيا عفاء مغانيها بنبات
أمتت خلاء وأمسى أهلها احتملوا وهينم اليوم فيها بين هامات

واستطرد العلامة محمد عثمان بن أغشمت المجلسي أبياتا من نظمه
هذا في نظمه في كلمة الشهادة؛ حيث ذكر أن الاستثناء فيها متصل
فقال:

ومن يكون لاتصاله نفى إذ جنسه جل جلاله انتفى
فذلك الكلبي لم يحقق ولا بنم الجواد نظم انتقي:
"حقيقة الكلبي ما لا يُمنع شركة فيه ولو يتمتع
وجوده أو استحالة عدده أو ممكنا وجوده لا نجده

أو غير ذي تعدد قد وجدا أو كان موجودا لنا تعددا
نحو الشريك والإله ونهر من زئبق ونحو شمس وبشر"

وقد نوه العلامة الجليل محمد بن حميد البديالي بهذا النظم وشرحه بقوله
-من قطعة له يمدح بها اليعقوبين-:

ونظما وشرحا للجوادي فائقا نظام السيوطي في الأصول قد انتشر
ومرجان مرجانية من مديحه تحلت بها الأجياد والسمع والبصر

ومن أراد المزيد عن الناظم فليراجع ترجمته الكاملة في مقدمة تحقيق
ديوانه الصادر سنة 1425هـ -2004م.

التيسير بتاريخ: 27 من ذي الحجة 1431هـ -

الأستاذ أحمد قال بن أحمد الخديو

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال محمد أبوه أحمد يدعى الجواد الله ري أحمد
ثم صلاة الله مع سلامه على النبي المصطفى معتماده
وآله وصحبه والخلفاء ذوي التقى والانتقا والاصطفا
هذا وإن العلم أفضل عمل به ينال المرء غاية الأمل
وأفضل العلوم علم الفقه فاقدر إذا قدر أصول الفقه
فهو كما قال الكميل الثبي علم له الفضل بكل وجه¹
تدرى به مصارف الأدلة وكل معلول وكل علم
فهناك نظما فيه رائقا كما يضحك ثغر الأرض أن بكى السما
نظما مهذبا نسيج وحده ما سمحت قريحة بنده
ضمته ما ضمن القرافي تنقيحه وزاد فهو كافي
أبياته هي "شموس طالعه" فيها مسائل الأصول لامعه
فهو جدير أن يراه الأعمى لحسنه ويسمع الأصمما

¹ يشير إلى قول حجة الإسلام الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى في أصول الفقه: "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل؛ فإنه يأخذ من صفوة الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد..."

مع ما أعاني من هموم ناصبه وخطب بالفكر جلا ذاهبه
في سنة هاستين يوسف عيش من الرخا عليه يوسف
إذا فعندرا يا أولي الألباب فيما عسى يكون في الكتاب
من ذا الذي يا ذا النهى ما ساء قط؟ ومن له بين الورى الحسنى قط¹؟
وأسأل الرحمن أن يوصل به من امتطى مطية في طلبه
إلى مراده وأن يكوننا للأتقيا على التقى معونا
إليه بالرضوان والتصويب ترنو عيونهم بلا تانيب
وذا مقام عائذ بربه ذي العز من حاسده وذنبه
وربنا يعصمنا من الزلل سبحانه في قولنا وفي العمل

الباب الأول في الاصطلاحات وفيه تسعة عشر فصلا:

الفصل الأول: في الحد:

الحد شرح ما عليه اللفظ دل بستن الإجمال عند من عقل
وهو سواء إذ به اللفظ يراد ونفسه إن يكن المعنى المراد
والشرط فيه أن يكون جامعا أفراد ما خد سواها مانعا
والحد بالأخفى وما ساوى وما يعرف بالحدود رد العلم
والحد ذو نقص وذو تمام كالرسم ثم الحد ذو التمام

¹ وفي نسخة زيادة بيتين هما:

فكم وكم من ساقط زكية لسوء فهم أو خبط نيه
فليعلم الواصف أن ما لا يرى كمالا قد يرى كمالا.

بجنس اقرب بفصله يصي وأبعد الجنس أو اترك ينقص
والرسم ذو التمام ما بجنس ركب مع ما خص نوع الجنس
والرسم ذو النقص بما خص يرى خامسهن برديف أشهرها

الفصل الثاني في أصول الفقه.

ما كان منه الشيء هو الأصل له في اللغة البرة أصل السنبلة
وفي اصطلاح أهل هذا الشأن يقال للدليل والرجحان
نحو أصول الفقه أي أدله ألقه أعني الواردات جملة
والأصل إن تعين به الرجحان بقاء ما كان على ما كانا
والأصل في الناس براءة الذمم وعدم الجواز الاصل في الكلم
والفقه في اللغة هو الفهم والشعر والطب كذا والعلم
والفقه في اصطلاحنا الأصلي علم بحكم العمل الشرعي
مكتسب لنا بالاستدلال عليه بالتفصيل لا الإجمال

الفصل الثالث في الفرق بين الوضع والاستعمال والعمل.

الوضع إن تكن بذلك تعني أن يجعل اللفظ دليل المعنى
وذا كوضع لغة ووضع نقل وذا يعرف أو بشرع
فاللغوي مثاله أن يجعل زيد لهذا الولد اسما مثلا
ووضعنا النقل أن نستعمل لفظا لمعنى بعد وضع أولا
حتى يصير في الأخير أشهرنا صلاتنا والجوهر
فقلنا صلاتنا الشرعي وقلنا للجوهر العرفي

والعرف قد يعنى نحو فاعله دب وقد يخص فاعرف حاصله
إطلاقك اللفظ تريد المسمى بالحكم الاستعمال وليسما
حقيقة وإن تردد لعلقه سواء فاجاز وتتحقه
والحمل عندنا اعتقاد السامع مراد من خاطبه والشافعي
يراه ما على مراده اشتمل فذو اشتراك لمعانيه احتمل
فالقرء محمول لما لك على طهر وعند الحنفي حملا
على الخيض وعليهما معا للشافعي لاحياط ورعا
فبان أن الوضع فعل الواضع عندهم والحمل فعل السامع
وأن الاستعمال أيضا وصف ذي تكلم ففرق بين ذي¹

الفصل الرابع في دلالة اللفظ والدلالة باللفظ

أولاهما فهم من امر أمرا بفعل أوحيثية فتلدرا
فإن يكن كماله منه فهم فهي المطابقة عند من علم
أو جزؤه تضمن وإن يكن لازمه فهو التزام قد زكن
وذي الدلالات معاً وضعيه أو ذي كما من قبلها عقليه
أما التي باللفظ فاستعمال في موضوعه- اللفظ² لدى التعرف
فهذه وصف لذي التكلم وتلك وصف السامع المقتهم
لأن هذي منطبق الإنسان تقوم بالرئية واللسان

1 الحقائق.

2 فيه فصل بين المتضايين بمعمول الأول؛ وهو جائز.

وغيرها علم وظن قاما بقلب من يستمع الكلاما
وهذه أيضا لها نوعان ما إن هما لتلك عارضان
هما الجاز والحقيقة وما يعرض ذي أقسام تلك فاعلمما

الفصل الخامس في حقيقة الكلي والجزئي

حقيقة الكلي ما لا يُمنع شركة فيه ولو يمتنع
وجوده أو استحاله عدده أو ممكنا وجوده لا نجده
أو غير ذي تعدد قد وجدا أو كان موجودا لنا تعددا
نحو الشريك والإله ونحو من زئبق ونحو شمس وبشر
ويعرف الجزئي عند كل بنقض ما به يحد الكلي

الفصل السادس في مسميات الألفاظ

اللفظ إن يوضع لكل معنى من معنيين بخصوص المعنى
كالعين والجون وكالقرء فذاك يدعونه في الاصطلاح ذا اشتراك
وعكسه يدعون ذا ترادف وذاك في الحنطة والبرق ققي
وعدم اتحاد معنى الكلم تبين كمهرق وقلم
والمواطن الذي معناه في أفراد استوى بلا تحالف
وهو مشكك إذا ما اختلفت وذاك في الوجود والنور ثبت
وذو ارتجال ما لمعنى وضعا وقبله لغيره لم يوضعا
والعلم الموضوع للجزئي كأم مهدي وكالمهدي
والضمير احتاج غائبا إلى تفسيره بما يرى منفصلا

أو لقريضة من التكلم أو الخطاب حاضرا - فليعلم
والنص ما قطعنا على معناه دل ولم يكن قطعنا لغيره احتمل
وقيل ما قطعنا على معنى يدل ولو يرى لغير ذاك يحتمل
وقيل ما دل على معنى وقد غلب في استعمال ذي الفقه الأسد
والظاهر اللفظ الذي ترددا بين احتمالين ففوق وبدا
أرجح في أحدها والجمل مررد على السوا يحتمل
ثم التردد يرى وضعيا كذي اشتراك ويرى عقليا
كذي تواطؤ بنسبة إلى أشخاص مسماه كما قد انجلي
واللفظ يأتي مجملا وظاهرا أي باعتبار واعتبار آخر
كقوله جل ﴿وآتوا حقه﴾ أجمل فيه قدر ما استحقه
والحق في الواجب والمندوب مستعمل أظهر في الوجوب
أما المبين فما يقيد بالوضع ما هو به مقصود
وربما أفاد ما به يؤم بأن يرى البيان للوضع يضم
ما عم ما معناه كلي وقد تتبع الكلي حيثما ورد
والمطلق الذي لمعنى كلي قد وضعوا كرجل وجمل
أما المقيد فما انضاف إلى معناه معنى زاد كما مرؤ علا
والأمر ما على طلاب الأمر جزما مع استعمال يدل كاسر
وذا على القول بأن الندبا لم يك مأمورا به ولئوبا¹
والنهي ما على طلاب الترك دل جزما كلا تسي مع الله العمل

¹ هذا القول؛ فإن الندب مأمور به.

وما به ملتمس إفهام حقيقة الشيء فلاستغهام
والخبر الموضوع للفظين أو فوق كائنا متساندين
وذاك الاسناد لصدق وكذب بالذات قابل فجانب الكذب

الفصل السابع في الفرق بين الحقيقة والمجاز وأقسامهما

حقيقة كلمة قد أطلقت فيما له لذي الخطاب وضعت
أقسامها لثلاثة عرفية تعميم أو تخص أو شرعية
ثم المجاز حده ما استعملا لعلقة من بعد وضع أولا
للغوي وللشرعي قسم أيضا وعرفي يخص أو يعم
واقسمه أيضا حسب ما له وضع المفرد والمركب تطع
كالفتيان شيب الصغيرا كرمها وأهلك الكبير
ثم إلى المفرد والمركب كمثل أحياني أكتحالي بالنبي¹
ولينقسم أيضا إلى الجلي بحسب الهيئة والحقني
كداية تطلق في الحمار وأسد على الشجاع الداري
ثم المجاز راجح منقول من غير عكس فليك المنقول
أعم مطلقا من المجاز خلوه من علقه توازي
فكل ما لم يلزم العلقه أعم من ملازم علقه
وكل من قام به معنى وجب منه له اشتقاقا سما في الأحب
والعكس بالعكس خلافا فيهما لأهل الاعتزال أتباع العمى

¹ صلى الله عليه وسلم.

فإن الله يدعي متكلمها ولم يقيم به جل كلام عندهم
وخلق الكلام في الشجرت والمتكلمة ما تسمت
والاشتقاق باعتبار الحال حقيقة في سائر الأقوال
وباعتبار الزمن المستقبل فهو مجاز في جميع الملل
وباعتبار الزمن الذي مضى فيه خلاف وانجاز المرتضى
وهو إذا الحكم به تعلقا حقيقة بالاتفاق مطلقا

الفصل الثامن في التخصيص

إخراجنا ما لم يُرد بما يعم أو مثله التخصيص في اصطلاحهم

الفصل التاسع في لحن الخطاب وفحواه وتنبيهه ومفهومه وأقتضائه ودليله

لحن الخطاب عند بعض من مضى فحواه أو هو دلالة اقتضا
فذاة الاقتضاء أن يدل لفظ على ما ليس مستقلا
إلا به الحكم التزاما وجرت فيما أتى كاضرب إلى فانفجرت
وهو لدى الباجي دليل للخطاب¹ وليس عند الجليل قوله الصواب
وذا الأخير بينه مرادفه وبين ما يعزى إلى المخالفه:
إعطاء نقض حكم ذا المنطوق به لذلك المسكوت عنه فانتبه

¹ أي دليل الخطاب؛ ففيه فصل بين المتضايقين باللام توكيدا كما في قوله: يا بؤس للحرب إلخ.

أنواع ذا المفهوم عنهم عشرت مفهوم علة وحصر وصفت
وشرط استثنا وغاية عدد ظرفين، واللقب عن بعض يعد
تعليقك الحكم على اسم ما صحب لفظا سواء هو مفهوم اللقب
تنبيهه مفهومه الموافق فحواه قد ترادفت فوافق
وتلك أن يُثبت حكم ما تُطق به لما سكت عنه بالأحق
يكون في الأقل كالدينار كذاك في الأكثر كالقنطار

الفصل العاشر في مفهوم العبر

مفهوم حصر جعل نقض حكم ما نطق للمسكوت أي ياغيا
وأدوات النفسي معها إلا لا يقبل الله الصلاة إلا¹
تقدم المعمول أيضا وكذا مبتدأ مع خبر قد أخذنا
والحصر يقسم إلى حصر صفة في ذات موصوف وحصري الصفة
مثال ذاك ما فتي إلا علي بما علي إلا قتي ذا مثل
والحصر قد يخص ما تعلقا به لنكتة بها تحققت²
كأنما أنت نذير حصره على نذير باعتبار الكفرة²
ومنه ما يعم في التعلق وهو الحقيقي له فحقق؛
بقولنا* إياك نعبد ولا إله إلا الله جل وعلا

¹ ط: بطهور

² وفي نسخة زيادة: وباعتبارنا هو الحمد يوجد فيه كل أمر يحمد

* صلة فحقق قبله أي أثبت تمثيله بقولنا: إياك إلخ. وفي نسخة: فليمثلا بدل "جل وعلا"؛
فيكون قوله: بقولنا متعلقا به.

الفصل الحادي عشر في حكم العقل

وحكمنا العقلي إما جازم أو غير جازم فأما الجازم؛
إن يحتمل على السواء فهو شك أو واحد من احتماليه سلك
طريقة الرجحان فهو الظن وغيره الوهم إذا يعتن
والجازم الذي سوى المطابق جهل مركب فإن يطابق
لغير موجب فتقليد وإن يكن لموجب فعلمنا قد زكن
والعقل والحس وما يركب من ذين هن للعلوم المرجب
أما المركب فتجزييات والمتواترات والحدسيات
وشبه ذات الحس ذات الوجدان فاندرجت معهن في هذا الشأن
وإن يكن موجب العقل ولم يحتاج لكسب فبديها وسم
وإن يكن يحتاج للكسب فما يدعونه¹ للنظري العلمنا

الفصل الثاني عشر في الحكم الشرعي وأقسامه:

الحكم في الشرع خطاب ربنا بطلب أو بإباحة لنا
أو وضعه جل لشرط أو سبب أو مانع لما أباح أو طلب
ثم خطاب الله ذو انقسام عن جلهم خمسة الأقسام
إن اقتضى الخطاب فعلا جزما فواجب أو لا فندب أما

¹ على لغة "أكلوني البراغيث".

إن اقتضى الترك بجزم حرما أو لا فكره والإباحة لما
خير أو ذا ليس مما شرعه من شرع الشرع فهن أربعه
وقيل بل أقسام ذاك اثنان تحريم أو إباحة والثاني
جواز الاقدام فيوجد الألى هن سوى التحريم منها شَمَلًا
وذا عليه عندهم يخرج حديث «أبغض المباح¹ الأهمج
ما دُم تارك له شرعا يجب أو فاعل له الحرام فاجتنب
وليس كل واجب يثاب فاعله كذلك لا ثواب
لكل تارك لما قد يحظر نعم بقصد الامثال يوجز

الفصل الثالث عشر في أوصاف العبادات:

أوصافها الأداء والقضاء إعادة وصحة أجزاء
ففعله لما بوقت شرعا عينا له مصلحة قد أودعا
هو الأداء أو خارجا فهو القضاء وثانيا فيه لأمر اقتضى
ذلك في كمال أو في صحه فهو إعادة وسم بالصحه
ما وافق الأمر لمن تكلم أو مسقط القضاء لجل العلم
ما أسقط القضاء أو ما أخرجا عن عهدة التكليف الاجزا فليجا
وليس شرطا في القضاء تقدم وجوب مقضي بل ان تقدم
سببه كفى كما للمازري كحائض ومدنف وسافر²

1 ط: إلى الله الطلاق». والأهمج: الحسن؛ رمز له السيوطي بالصحة، وضعفه المناوي.

2 بمعنى مسافر ولا فعل له وقيل فعله سفر كصر.

كلهم لغير واجب قضى وواجب وغيره تناقضا
ثم مع الإثم تقدم السبب يكون كالتارك عمدا- ما وجب
ودونه كحائض ونائم كلاهما - للعذر- غير آثم
ثم مزيل الإثم باختيار مكلف يكون كالسفر
وقد يكون غير مختار له كالحيض والنوم وكلّ علّه
وقد يصح معه الأداء كذا أو لا يصح عقلا أو شرعا أدا

هائضه:

عبادة العباد بالأداء توصف كالحمس وبالقضاء
وبعضها يوصف بالأداء كالعيد والجمعة لا القضاء
وبعضها لم يك بالقضاء يوصف كالنفل ولا الأداء

الفصل الرابع عشر فيما يتوقف عليه الأحكام:

السبب الشرط انتفاء المانع -بعد ثبوته- حكم الشارع
فالله جل شرع الأحكاما وذي لها وضعها أعلاما
معناه أن الله قد قال اعلموا أي يكون ذا بذلك أحكم
من ثم كان شرعه قسمين وضعا وتكليف فراع دين
والعلم مع قدرة ذي التكليف بشرط في خطابنا التكلفي
بعكس ذي الوضع فلسنا نشترط في جله شيئا من الذي اشترط
من أجل ذا غير المكلفينا يُرون -كالجنون- ضامينا
وربما شرط علم في السبب كالحمد بالنزاء بالعلم وجب

فالسبب القافيه في إثباته ونفيه مسبب لذاته
والشرط ما من كونه لا يلزم كون بنفس ذاته أو عدم
ويلزم العدم من عدمه والمانع ارسنه بعكس رسمه

فوائد خمس الأولى:

الشرط ذو لبس بجزء العله لكونه في الحد يلفي مثله
فالفرق أن الشرط في سواه مناسب وأن ما عداه
مناسب في ذاته مثال ذا جزء النصاب فاعرف المآخذ
فهو على جزء الغنى مشتمل ودوران الحول هو المكمل
ما كان في هذا النصاب من غنى فالشرط لم يناسب إلا من هنا

الفائدة الثانية:

الحكم لاجتماع أجزاء العله يحق كالعلل مستقلة
فالفرق أن ذاك مهما وردا لا يثبت الحكم به منفردا
كالقتل أو كالعمد أو كالعديان للقتل للكفء عمدا عدوان
مجموعهن سبب القصاص فلا قصاص عند الانتقاص
والثان ما الحكم عليه ربنا منفردا أو غيره قد صحبا
كجبة الطهر على ملامس يول أو من بال أو من لامس

الفائدة الثالثة:

على حصول الشرط قد توقف - كالسبب - الحكم بما ذا يعرف

بينهما الفرق؟ فذا مناسب في ذاته وغيره يناسب
في غيره مثل النصاب اشتملا على الغنى ومر حول كملا
ما كان في نصابه من الغنى إذ كان في تثيره قد مكا

الفائدة الرابعة:

قد قسم الشرع إلى أقسام ثلاثة مانع ذي الأحكام
ما يمنع البدء والاستمرار أو ما يمنع البدء وما فيه حكوا
خلفا بأول أو بالثاني يلحق فلتضبط لها بياني
الأول الرضاع، والإستبرا ثان، وثالث كطول يطرا
على نكاح أمة هل يرفعه كما يرى قبل الوقوع يدفعه

الفائدة الخامسة:

وشرطنا ذا اللغوي سبب من كونه الكون كعكس يجب
ولا كذا العقلي والشرعي كالطهر للصلاة والعادي

الفصل الخامس عشر في الرخصة والعزيمة:

تغيره لحكمه الشرعي مع قيام السبب الأصلي
من الصعوبة إلى السهولة من أجل عذر سمه بالرخصت
وما فقدنا بعض ذي القيود فيه العزيمة بلا جحود
وتعتري أحكامنا الشرعية عندهم الرخصة دون مريه

وسبب الرخصة إن ذو حظر كغصة من أجل شرب الخمر وإن مباح¹ كمباح السفر فما أبيح افعل وما لا.. فذر

الفصل السادس عشر في القبح والحسن:

الحسن والقبح يراد بهما ما نافر الطبع وما قد لأما وقد يراد عندهم كونهما صفة نقص أو كمال بهما أو موجبي مدح وذم شرعا أو لئلا كلاهما فليدعا للعقل إجماعا وغير ذين للشرع عند غير أهل مين فالله ما عنه نهي قبيح وأهل الاعتزال هو عقلي قد اقتضاه العقل قبل الرسل² والشرع جا مؤكدا لما حكم عقل به فيما ضرورة علم أو نظرا، أو مظهرا حكم الذي لم يجد العقل له من منفذ وقال الأبهري من شيعنا ألحظر قد ثبت قبل شرعنا ولأبي فرجنا الإباحة من قبله ولهما تبع³ في موقف العقل من المعتزلة أي ما مناسبة⁴ لم يهتد له لنا على القوم المخالفينا لنا ﴿وما كنا معذبين﴾

1 أي إما ذو حظر وإما مباح؛ حذف "ما" رجوعا للأصل؛ فاصل "إما": إن، وما زائدة.

2 العقل.

3 جمع تابع مثل كامل وكملة.

4 بالاختلاس، وهو كثير في هذا النظم كما ترى.

الفصل السابع عشر في بيان الحقوق

حق الإله فيه مع أمره والعبد حقه صلاح أمره فمثل الأول بالإيمان¹ ومثل الثاني بالاثمان* ثالثها اختلف هل يغلب ذا فيه أو ذاك كحذف يغلب وحق إن أسقطه العبد سقط هو مرادنا بحقه فقط ولم يكن للعبد حق لم يكن لله فيه أمر أو نهي يُعْن

الفصل الثامن عشر

في بيان حقائق العموم والخصوص والمساواة والمباينة وأحكامها

ونسبة العقول للعقول عند الجميع من ذوي العقول تباين أو استواء حققا ثم عموم وخصوص أطلقا ثم عموم وخصوص بجهته مقيدين فلتحقق أوجهه أما التباين فأن لا يوجد مجتمعين في محل أبدا وذلك كالجزية والإسلام والحبس للغيرم والإعدام والاستواء أن يكون قد لزم ذلك هذا في الوجود والعدم كالرجم مع زناء ذي الإحصان إنهما متساويان أما العموم والخصوص مطلقا فكون ذا يصدق حيث صدقا ذا دون عكس وله إنزال معتبر وغسله مثال ثم عموم وخصوص قيد بجهة فكون كل وجدا

1 وغيره من الشرعيات. * وغيرها من المعاملات.

بدون الآخر ومعه مثل حل
بكون ما ساوى على وجود ما
وبوجود ذا الأخص كل
و¹نفي ذا الأخص بانتفا الأعم²
مباين ولا دليل في الأعم
هذا الأخص أو وجود ذا الأعم
نكاحنا مع ملكنا فلا قل**
ساواه والعكس استدلال العلماء
لكون ذا الأعم يستدل*
وكون ذي تباين على عدم
ذي الوجه مطلقا³ وليس في عدم⁴
لمستدل من دليل يا ابن عم

الفصل الخامس عشر في المعلومات

وكل معلوم لنا الضدان والمتناقضان والمثلان
والمختلفان فالضدان مناهما الذان يُرفعان
ولا اجتماع لهما مع انتقاض حقيقة نحو السواد والبياض
وكهما المثلان إلا في انتقاض حقيقة نحو البياض والبياض
أما النقيضان فلا اجتماع كالشي وغيره ولا ارتفاع
ثم الخلافان فقد يجتمعان كاللون والطعم وقد يرتفعان

- 1 يستدل أيضا على.. ** تنس. * إذ ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم.
- 2 إذ نفي الأعم يستلزم نفي الأخص.
- 3 لا على الوجود ولا على عدم.
- 4 نفي.

الباب الثاني في معاني حروفه يحتاج إليها الفقيه

للجمع في الحكم بلا ترتيب في الزمن الواو بلا تكذيب
وللتسبب والتعقيب قد وضعوا الفاء وللترتيب،
وللتراخي ثم، لاستعلاء على وأعط للغاية حتى وإلى
وانطق بفي ظرفية وانطق بيا كذا وقد بينان السببا
بالبا استعن وعد ألصق عوض وعللن أيضا بها وبعض
واللام للملك والاختصاص كاللذا وإذا ابتم للعاصي
ووكدن وعللن وأقسم بها ولاستحقاق أيضا تنتمي
إما وأو معناهما التخيير كقول ذي الجلال (أو تحب) *
وللإباحة وللإهمام والشك والتويع في الكلام
وإن ومن وما وأي ومتى وأين معانٍ للشرط أتى
لو حرف شرط في الذي مضى يدل على انتفاء لانفا فإن دخل
على ثبوتين فمنفيان أو سلبين فتبوتيان
وإن تلاه موجب ومنفي فأوجب النفي والایجاب انف*
لولا تدل لوجود ذا على سلب ذا وإذا لأجل أن لا
قد نفت النفي الذي كان لـ"لو" فصار إيجابا فراع ما رعوا
وذلك أن حكم "لو" لم يفتق¹ كقول خير الخلق «لولا أن أشق**

1 ط: أي لم ينتقض. * وفي نسخة زيادة بيت؛ هو:

هذا إذا ما الشرط لم يكن خلف منه كما في قوله لو لم يخف

إشارة إلى الحديث: «نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه». ** على أمقي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة».

وانقل بيل للشان حكم الأول كاتقد بالفضل¹ بل ابن الأفضل²
وعكس بل لا نحو فاز ذو النقي بالعز والكرم لا من فسقا
لكن للاستدراك بعد النقي كليس ذا شئك لكن شئ
وأنت العدد مع مذكر ومع ذي التانيث فلتذكر

المباح الثالث في تعارض مقتضيات الألفاظ

اللفظ عند العلماء يحمل على الحقيقة إذا يستعمل
كذا على العموم والإفراد وكونه اسقط بالمراد
كذا على التاصيل والإطلاق وكونه مؤسسا وباقى
كذا على الترتيب دون أن يرى هذا مقسما وذا مؤخرا
كذا على الشرعي والعرفي وإن دل دليل لخلاف ذا* يهن-**
إذا احتمال غيرهن³ قد رُجِح⁴ والأخذ بالموجوح شرعا لا يصح

1 ابن يحيى .

2 عبد الله .

3 أي هذه المذكورات .

4 بالتركيب؛ يعني أن سبب تقديم المذكورات: هو كونها راجحة، واحتمال غيرها مرجوح .

* من انجاز والتخصيص والاشتراك والإضمار والزيادة والتقييد والتوكيد والنسخ وعدم الترتيب، وعلى اللغوي . ** حمله عليها، وفي نسخة: خلافها .

فروع أربعة:

اللفظ في حقائق يستعمل وفي مجازات فأما الأول
فنحو قولنا سعاد قد قرت¹ والثاني نحو أقسمت ذي لا اشترت²
وفي الحقيقة وفي المجاز يستعمل في المذهب المجاز
كأسد في سيد السباع مستعملا والرجل الشجاع
والفرع ذا يبنى على أن المجاز أقسامه ثلاثة: ما يستجاز
وذا ما محمله قد اتحد وقربت علاقة فما انعقد³
والثاني ما امتنع إجماعا وذا مجاز تعقيد لديهم الذا
إلى علاقات كثير يفتقر كقوله نكحت بنت المتصر
مفسرا ذاك برأي والد عاقد الانكحة في ذا البلد⁴
والثالث اختلف فيه وهو ما جمع فيه اثنان مما رسما
فعندنا جاز وعند الشافعي وغيرنا قال بقول المانع
لنا « يصلون على النبي » ولهم ما ليس بالمرضي

الفروع الثاني:

إذا تجرد عن اليان مشترك فمجمول المعاني

1 أي حاضت وطهرت .

2 لا بالسوم ولا بالتوكيل .

3 ط: من التعقيد، وفي نسخة: وقربت علقته . إلخ .

4 ط: معتمدا على أن النكاح ملازم للعقد الذي هو ملازم للعقد الذي هو ملازم لأبيه .

ففيه -إلا لدليل عَرَفَا مراد من مخاطب- لا تصرفاً
والشافعي يحاط فاللفظ على جميعها يحملها إن أجاب

الفهرج الثالث:

إحمل على الحقيقة المرجوحت لا راجح الجاز كل كلمت
بينهما تدور لكن أبا يوسف -ذا إصابة- عن ذا أبي
وقد توقف الإمام الرازي عن الحقيقة أو الجاز
فأحمد¹ أبي توقف الإمام حيث جرى في حيز النفي الكلام
وراجح الجاز من أفراد حقيقة إذ هو نص بادي
في نفي ذا الجاز بالضرورة فما يرى محققوهم ره
وإن يك الجاز هكذا وفي سياق الاثبات كلامنا يفني
يكون في إثباته الحقيقة نسا ضرورة فخذ تحقيقه
قل توقف الإمام حيثما كان الجاز أجنبياً سلما
كذا يسلم له في نفي حقيقة مرجوحة في النفي
كذلك في إثبات ذا الجاز في سياق الاثبات وقيل يتنفي

فهرج أربعة:

اللفظ في حقائق يستعمل وفي مجازات فأما الأول
فبحر قولنا سعاد قد قرت¹ والثان نحو أقسمت ذي لا اشترت²
وفي الحقيقة وفي الجاز مستعمل في المذهب الجاز
كأسد في سيد السباع مستعملاً والرجل الشجاع
والفرع ذا يبني على أن الجاز أقسامه ثلاثة: ما يستجاز
وذاك ما محمله قد اتحد وقربت علاقة فما انعقد³
والثان ما امتنع إجماعاً وذا مجاز تعقيد لديهم الذا
إلى علاقات كثير يفتقر كقوله نكحت بنت المنتصر
مفسراً ذاك برأي والد عاقد الانكحة في ذا البلد⁴
والثالث اختلف فيه وهو ما جمع فيه اثنان مما رسما
فعدنا جاز وعند الشافعي وغيرنا قال بقول المانع
لنا «يصلون على النبي» ولهم ما ليس بالمرضي

الفهرج الثاني:

إذا تجرد عن اليان مشترك فمجمع المعاني

1 أي حاضت وطهرت.

2 لا بالسوم ولا بالتوكيل.

3 ط: من التعقيد، وفي نسخة: وقربت علقته... إلخ.

4 ط: معتمداً على أن النكاح ملازم للعقد الذي هو ملازم للعاقدة الذي هو ملازم لأبيه.

ففيه - إلا لدليل عَرَفَا مراد من خاطب - لا تصرفاً
والشافعي يحاط فاللفظ على جميعها يحملها إن أحجلاً

الفهرج الثالث:

إجل على الحقيقة المرجوحات لا راجح المجاز كل كلمت
بينهما تدور لكن أباً يوسف - ذا إصابة - عن ذا أبي
وقد توقف الإمام الرازي عن الحقيقة أو المجاز
فأحمد¹ أبي توقف الإمام حيث جرى في حيز النفي الكلام
وراجح المجاز من أفراد حقيقة إذ هو نص بادي
في نفي ذا المجاز بالضرورة فما يرى محققوهم ره
وإن يك المجاز هكذا وفي سياق الاثبات كلامنا يفى
يكون في إثباته الحقيقة نصاً ضرورة فخذ تحقيقه
قيل توقف الإمام حيثما كان المجاز أجنبياً سلماً
كذا يسلم له في نفي حقيقة مرجوحة في النفي
كذلك في إثبات ذا المجاز في سياق الاثبات وقيل ينتهي

¹ القرافي.

الفهرج الرابع:

اللفظ مهما دار بين اثنين من احتمالاته مرجوحين
ما احتمل التخصيص كالتجوز إضمار النقل اشتراك¹ ميز
قدم على النسخ وكلا قدم على القول بعده² تقدم

الباب الرابع في الأوامر وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول في مسأله ما هو:

ولفظ الامر اسم لصيغة يدل على أطالبه من اللغات كل
وقيل بين الفعل والقول اشتراك وليس ذا عند الفقيه بالأرك
وقيل بل مشترك بين الصفة والشيء والشأن وذین فاعرفه
وقيل للنفسان لا اللساني أو هما وقيل بل للثاني
والأمر للوجوب عند مالك وعند غيره لغير ذلك
وعنده للفور والتكرير وبعضهم مجوز التأخير
وإن يكن علقه بشرط أو صفة تكرر فلا تعط
واستلزم الإجزاء لدى جمهور أصحابه الإتيان بالأمور
الأمر بالشيء عن الأكثر من أصحابه عن ضده فيما يُعن

¹ ط: يعني قدم. وفي القاموس: ميز الشيء: فضل بعضه على بعض.

² وفي نسخة: بدل البيت:

فقدم التخصيص والمجاز أو إضمار النقل اشتراكاً - إذ رأوا
ذاك - على النسخ، وكلا قدم على الذي من بعده تقدم.

وليس -إلا عند ذي اعتزال- من شرط الأمر أن يكون عالي واختار الاستعلاء فخر الدين والباج أيضا وأبو الحسين لم يشترط إرادة المأمور به فيه ولا إرادة لطلبه

الفصل الثاني (في ورود الأمر بعد العذر):

لا يقتضي الوجوب الأمر إن ورد من بعد حظر في الطريق المعتمد لقول مولانا تعلقى «اصطادوا» فهو إباحة لأن اصطادوا وعند فخر الدين والباج اقتضى وبعضُ صاحب مالك هذا ارتضى

الفصل الثالث في محارضة:

إن نسخ الأمر بأن يقول قد رفعت للوجوب عنكم فقد فالفخر قد قال بالاحتجاج به على الجواز قول الباجي¹ وجاز أن يرد الأمر خبرا وعكسه والعكس كان أكثرا

الفصل الرابع في جواز التكليف بما لا يطاق:

ما لا يطاق قد يرى عاديا كالطير في الهواء أو عقليا وذا كإسلام الذي قد علما رب العباد أنه لن يسلم أو ما بعبادة أو العقل معا كجمع ضدين ففيهما امتعا وجاز تكليف بها وإن لم يقع بغير الثان منها فاعلم

¹ أي قال قول الباجي.

الفصل الخامس فيما ليس من مقتضاه:

لا يوجب -عملا بالأصل- قضاء مأمور به مختل بل القضاء بجديد أمر وفيه خلف الحنفى البكري وليس يقتضى على حقيقته كلیة تعلیه تعلیه منها بجزي لأن ما يدل على الأعم ما على الأخص دل وليس أن يقارن المأمور به في الكون شرطا فيه عند من أبه بل هو في الأزل ذو تعلق بنا خلافا لجميع الفرق إذ كل ما لذاته تعلقا تجده يلازم التعلقا ولم نكن بالأمر مأمورينا في غير حالنا مباشرينا والأمر قبل ذلك إعلام بأن نصير مأمورين عند من فطن إذ أمرنا بالشيء حالة العدم وحالة البقاء منعه انختم هل أمر بالأمر بالشيء أمر بالشيء أم لا والصحيح الآخر ولم يكن تحقق النكال من شرطه وخالف الغزالي

الفصل السادس في متعلقه:

وقت العبادة إذا ما يسع أكثر منها الواجب الموسع وقد يكون غير محدود بل بالعمر مغييا ولحج ذا اجعل وقد يكون بعضها محدا -كمثل أوقات الصلاة- بمدى وقال بعض المنكريه مطلقا بأول الوقت الوجوب علقا وما يكون بعده قضاء نأب عن الأداء لا أداء

والحنفي كونه تعلقا بآخر الوقت يراه حقيقيا وما يكون قبل ذاك نفل لكن محل واجب يحل وقيل ما وقع موقوف فإن كلف في آخره فرضا يكن وزمن الوجوب هو زمن إيقاعها قول برز قمن خامسها أن الوقوع قبلا آخره ينفي الوجوب أصلا ومالك مذهبه جواز ذلك فيعلق بقدر ذي اشتراك ما بين أجزاء الزمان اللاتي فصح تقديم لكون مشترك¹ لكن بتفويت جميع الوقت يكون في معصية ومقت ورأينا المختار إذ لا يوجد كذلك الموسع المخير فإذ فيه خلافا يذكر تعلق الوجوب في المخير بجملة الخصال رأي لم ير أو هو ذو تعلق بعين ما إيقاعه له الإله علما وعندنا نيط بقدر مشترك أي أحد الخصال فهو المشترك وبخصوصيات ذي الخصال تعلق التخير في الأعمال فلم يكن في واجب مخيرا ولا وجوب في خصال خيرا¹ فأحد الخصال قد حواه كل معين إذا أجزاه إذ فاعل الأخص فاعل الأعم ولم يكن للفعل بعضها- أتم بترك بعضها لأنه ترك منها الخصوص فاعلا للمشارك

¹ في نسخة: لكون ما اشترك.

نعم بتركه جميعها ارتبك بالإثم إذ عطل قدرا اشترك فرض الكفاية بما يسقط عن مكلف بفعل غيره أبين وفيه خلف الواجبين قد سلك فمقصد الطلب قدر مشترك إحدى الطوائف ولكن شملا لأن من جملة ما تعذرا خطاب مجهول فلم يكذب يرى وقيل من خوطب عند الله معين وقولهم ذا واهي وقيل من قام به هو الذي به تعلق الوجوب فأنبذ ومن من الطائفتين ظنا أن سواها فعلته ظنا سقط عنها أو تظنان معا سقط عنهما على ذا أجمعا وإن تواطؤوا على الترك أتم جميعهم لتركهم قدرا لزم ثم إذا تعلق الخطاب في ثلاثة الأبواب - فيما نصطقي من المذاهب - بقدر مشترك فالفرق بينها بأن المشترك في الواجب الموسع الواجب فيه وفي الكفاية الموجب عليه وفي المخير هو الذي يجب بنفسه ففرقها اعرفه تصب

سؤال:

إن قلت في تقرير الإيجاب في فرض الكفاية على الطوائف فكيف يسقط بفعل الغير عن تاركه مع أنه فعل البدن وذلك لا يجزئ فيه من أحد عن أحد؟ قلت جواب ما ورد

¹ فيها.

² أي سقط.

قد استوى هذان مع خلف السبب في مسقط التكليف إن كان سبب سقوطه عن فاعل أن فعلا وعن سواء أنه لم تحصل² مصلحة لأجلها الفعل وجب فإذا تعذرت وجوبها وجب

قاعدة:

قد قسموا الفرض إلى فرضين فرض كفاية وفرض العين فكل ذي مصلحة تكرر تكررا بحسب ما يكرر كالمس قد كرر فيها مصلحة خضوعنا لله نعم المصلحة؛ ففرض عين وإذا لم يكن كذا فنحو كفاية به زن

قواعد ثلاث: الأولى:

قد قسمت سنتا للعين وللکفاية بغير مین

الثانية:

ولاحق بقائم بالفرض ذا كفاية ففعله في الخذل يقع فرضا بعد أن لم يكن كذا إذ مصلحة لم تكن إلا بفعل كلهم فوجبا لفعل كل كونه مؤجبا فهم على قدر المساعي والكلف يتوفها ثوابهم قد اختلف

الثالثة:

ما أمر الله عباده بها إما على التخيير أو ترتيبها

يحرم أو يباح أو يسن ما بينها الجمع إذا تعين

قاعدة:

قد قسم الأمر إذا ما علقا باسم إلى ثلاثة من حقها الأول الحمل على الأعلى يجب فيه والإجماع هذا يتسبب كالأمر بالتوحيد والإجلال ونحو ذلك لذي الجلال والثان حمله على الأقل يجب كالأقرار عند كل والثالث الذي سوى ذين اختلف فيه فعند عبد وهاب عرف على الأقل حمله وما جلب من بعد إما ساقط أو مستحب

الفصل السابع: في وسيلته:

ما الواجب المطلق لا يتم إلا به مما نطبق حتم وقيل غير واجب أو يجب سببا أو شرطا لشرع ينسب ثم توقف المقاصد على وجود ما به لها توفيرا يوجد في الذات وذا شرعا يكون أو عاديًا أو عقليًا أو خارج عنها وهذا جاء لليس أو تيقن استيفاء كترك وطء الزوج بالنباس بغيرها وغسل جزء الراس

الفصل الثامن: في خطاب الكفار:

خاطب ذا الكفر بالإيمان ولا خلاف في خطابه - الله علا وبالقروع نقلوا أقوالا ثالثها خاطبهم تعالى

بالنهي والرابع بين الأصلي وذي ارتداد فارق فاستحل
وخامس الأقوال أن رهم بها سوى جهادهم - خاطبهم
وثمرة الخلاف ترجع إلى تضعيفه عندهم فيما اعتلى

الباب الخامس في النواهي وفيه ثلاثة فصول الأول في معناه:

النهي للتحریم عندنا وما في الأمر من خلف فيه علما
وهل يفيد الفور كال تكرار في ذاك تخالف أولو المعارف
والنهي ذو تعلق بفعل ضد لا عدم النهي عنه إذ يرد

الفصل الثاني في أقسامه بالمتبادر متعلقه:

إن ورد النهي له بأشياء تعلق فإن هذا النهي
إما على الجمع أو الجميع أو بادل أو عنه ذا تنويع

الفصل الثالث في لزمه:

النهي يقتضي الفساد مطلقا وقال بعض العلماء لا مطلقا
ثالثها في الدين لا معاملته والرابع الشبهة والفساد له
للمالكي أنه لدرء ما من الفساد في النواهي علما
والمضمنات للمقاسد من عقد أو عبادة فواسد¹
معنى الفساد في العبادات عدم إجرائهن في براءة الذمم

¹ بالرفع خبر.

وفي المعاملات أن لا ينشأ ترتب الأثر عنها منشأ
وكونه أمرا بفعل الضد من أضرار ما فهي عنه قد زكن

الباب السادس في العمومات وفيه سبعة فصول الأول في أحواثها:

من صيغ العموم كل ومتى جميع مهمى ما ومن أي أتى
والذ والتي كذا فروع ذين وللمكان وضعوا حيث وأين
معرف بلام جنس واسم جنس مضاف مطلقا يعم
نكرة من بعد نفى مطلقا باشره أو ما به تعلقا
في نحو لا إله إلا الله قد عمت كما في نحو ما قام أحد
وعند غير الخفي لا رجل بالرفع لا يعم أفراد الرجل
وليس "ليس كل يعم حالا" يعم أفراد المبيع كلا
إذ هو سلب الحكم عن عموم لا الحكم بالسلب على العموم
والفعل سيق في سياق النفي يعم عند الشافعي الرضي
فحق قول قائل والله لا أكلت عم عنده المأكلا
وذا من المذهب هو المتضح وليس في مذهب نعمان يصح
وقول شخص لا أكلت أكلا عند الإمامين يعم الكلا
وعنهما الأزمان والبقاع لا يخصان لا أكلت الأول
لنا إن استلزم ما إن عم شخص أو لا فمطلق بقيد يقتض
الشافعي ترك الاستفصال يكون كالعموم في المثال
كقول سيد الوجود أجمعاً لسيدي غيلان أمسك أربعاً

وليس للخطاب من تعلق بلا دليل بالذي لم يخلق
لأنه¹ الخطاب للمشافهه وضع في اللغة والمواجهه
وقول صحي فنانا أو قضى أو حكم النبي عموما ما اقتضى
كذلك كان في السفار يجمع بين الصلاتين بخلف يقع
وليس للعموم سائر ولا جمع منكرو ولا عطف على
ما عم يقتضيه والمفهوم عند الغزالي ما له عموم
وخالف القاضي أبو بكر في جميعه قائل بالوقف
الواقفية وكون الصيغ ذي للعموم والخصوص ينبغي
وقيل هي لأقل الجمع وبعضهم توقفوا في جمع
معرف باللام كالإمام في مفرد معرف باللام
لنا تبادر العموم إذ ما تبادر اللفظ له كان اسما
وصحة استثناء الافراد وما إخراجها صح اندراجها اتمى

الفصل الثاني في مدلوله

مدلوله كاية عن كل وليس بالكل ولا بالكلي
فالأول الحكم على الجميع والثان حكما على المجموع
إذ يمكن استدلالنا في النفي به على أفرادها والنهي
الشافعي أيها الناس يفيد أيها الذين آمنوا العييد
وعندنا يدخل فيهما النبي وقيل ياباه علو المنصب

¹ الأمر والشأن.

الصريح في إن صدر الخطاب له بالأمر بالتبليغ ما تناوله
ثم الخطاب إذا تناوله عموم لفظه يقتضيه دخله
ويدخل الإنث في خطاب مذكر في الرأي ذي الصواب
خلاف جمع بهم ويختص كشكر إذ هو فيهم نص
كذلك ما يختص بالإنث ما تناول المذكور عند العلما
وغير مختص كمن وما بهم عم الإنث ولبعض لا يعم

الفصل الثالث في مخصصاته

خصص بالإجماع والكتاب والسنة الكتاب ذو الصواب
والعقل والقياس أو ذا حظا عيسى إذا خص بقاطع يلي
أو بدليل قبله منفصلا جاز لدى الكرخي وإلا حظا
وقيل بالجلي دون ما خفي وقد تخلف في الجلي والخفي
فقيس قيس معنى الجلي كما قياس الشبه الخفي
أو الجلي ما القضا ينقض إن خالفه أو ما بديهية زكن
عائته كقول سيد العرب¹ لا يقضين القاض حالة الغضب
وإن تساوى القيس والعموم في ضعف وقوة إذا توقف
أو اطلب الترجيح والتوقف عند إمام الحرمين الأعرف
هنا إذا القياس قد تواترا أصلا وإلا فاختلاف أجندرا
لنا تباع مقتضى النص الحكم والقياس شامل لمن فقلتم

¹ صلى الله عليه وسلم.

وعندنا السنة إن تواترت فبالتواتر تخصصت
 كذلك إقراراته وفعله يخصان ما يخص قوله
 ألقخر ذو العموم إن تناوله ففعله يخص لنا وله
 إن دلنا دليل أن غيره في ذلك التخصيص سار سيره
 والحكم والعموم قد تناولا أمته من دونه كما خلا
 كذلك أيضا خصص المقر إقراره وغير من أقرا
 وخصص العادة في الصواب إن وجدت في زمن الخطأ
 والشروط مطلقا والاستثناء كذا لتخصيص بكل جاءوا
 والوصف والغاية بالتخصيص من الإمام الفخر للتخصيص
 وقال إن تعقب الوصف حمل فيه جرى خلف في الاستثناء حصل
 وحيثما يجتمع اللفظان لغاية تحققت بالثنائي
 والخس في المخصصات ذكروا كقولهم سبحانه ﴿تدمر﴾
 وبعض المفهوم أيضا ذكروا من المخصص وفيه نظر
 قد قاله الفخر لأضعفته مع أنه من مدعي حجته
 لنا على مسائل الخلاف ما بين هذين من التنافي
 وأن ما خص أخص فبطل إلغاء تقضين كبطلان العمل
 إن أعمل الأعم يبطل الأخص لا العكس فليعمل بما هو أخص

الفصل الرابع فيما ليس من المخصصات:

وهل عموم سبق بعد سبب خص به يخص؟ لا في الأصوب
 فهو على عمومته إن استقل إذ لا منافاة خلافا للأقل

وفي العموم كونه مندرجا أولى من أن يكون عنه مخرجا
 ولا يخص ضمير خاصا ظاهره كما عليه نصا
 ومذهب الراوي ولو صحيا يكون- لا يخص المرويا
 وذكر بعض مفرداته كذا وكونه مخاطبا ذاك احتذى
 إن كان إخبارا والامر يجعل جزاء أو تخصيصه يحتمل¹
 وما أتى للزم أو للمدح يبقى على العموم في الأصح
 وعطف ما خص على ما عم لم يقتض في الأصح تخصيص الأعم
 وصف أو استثناء كحكم خصا بعض العموم به لن يخصا
 بل خص ذي الأمور ما تصلح له وبقي العموم فأضبط مثله
 لنا على سائر ما من الصور نوزع فيه أن الأصل المعبر
 على شموله مع ما يشمل فعنه مع إمكانه لا يعدل

الفصل الخامس فيما يجوز التخصيص إليه

وجاز تخصيص لواحد وفي كمثل من وما بالاجماع قضي
 وعند بعض واجب في جمع عُرِف إبقاء أقل الجمع
 وقيل لا بد من الكثرة لا فيما له الفرد العظيم² استعملا

¹ قال الشيخ محمد الحسن: صوابه: والامر إن جعل جزاء التخصيص فيه محتمل.

² أي المعظم لنفسه.

الفصل السادس في حكمه بعد التخصيص:

هل العموم بعد ما خص يضاف إلى مجاز أو حقيقة؟ خلاف
وقيل إن خص بأمر مستقل فهو مجاز أو بأمر متصل
كالشرط والوصف والاستثناء فهو حقيقة على آراء
لنا على تجوز المخصص فيما تبقى بعد ذا التخصيص
أنه موضوع للاستغراق مع أنه مستعمل في الباقي
ورأي أقوام رأوه حجه طريقة لم تك بالمعوجه
وخصص الكرخي به التمسكا إن خصه متصل وما زكا
وليس - والتخصيص إجمالي - بحجة فيما يرى الرازي
مثاله العموم ذا مخصص من غير أن يبين المخصص
ووضعه مقتضيا لكل فرد ثبوت الحكم عند كل
ولم يكن بعض لبعض شرطا لدوره حجة قد أعطى
وصورة مخصوصة إن علمت جواز قياسنا عليها قد ثبت

الفصل السابع في الفرق بينه وبين النسخ والاستثناء:

الفرق بين النسخ والتخصيص وذا والاستثناء بالتخصيص
بأن ذا مكانه لا بد له من أن يكون اللفظ قد تناوله
وأن ذا يمنع عند المنتبه وفاقا لا قبل أن يعمل به
ولا يخص شرعة بأخرى ونسخ شرعة بأخرى أخرى
وأن الاستثناء مع المستثنى كاللفظة الفردة أدت معنى
قريبة الحال بما لا يشك وحظر تأخير له قد أثبتوا

والجنس الإخراج لذي الثلاثة والقول بالتخصيص ذو غثائفة
وغير نسخ أخرج الأعيان والنسخ عنهم أخرج الأزمانا

الباب السابع في أهل الجمع:

اثنان لا ثلاثة هما أقل
وعند الإدريسي¹ والنعمان²
لكن محل ذا الخلاف أشكلا
لم يثبت الحكم لغيرها وقد
وإن يكن تخالف القومين
ما صيغ للقلّة وهو ما سلم
في بيته "أفعلة" .. البيت وما
والجمع ذو الكثرة ما يفوق
لكنما ذاك لهذا ياتي
والخلف في الحقيقة اللغوية
فإن تخولف في جموع الكثرة
والقول بالاثنتين والثلاثة
أو في جموع القلّة استقاما
ما الجمع عند مالك عليه دل
أقله ثلاثة لا اثنان
إذ إن يكن في صيغة الجمع انجلى
كان اتفاقهم على ذاك انعقد
في غيرها فهو على قسمين
مذكرا أو غيره وما نظم
من صيغ لكثرة قد اتمى
عشرة وغيره المقفوق
تجاوزا وذا لئلا آت
وليس في الحقيقة العرفية
فلك أدناهن إحدى عشرة
لم يخف ما فيه من الغثائفة⁴
لكن إثباتهم الأحكاما

1 محمد بن إدريس الشافعي.

2 أبو حنيفة.

3 ابن مالك. ط: وتماه: أفعال ثم فعله ثمت أفعال جموع قله.

4 الفساد.

فيما لكثرة والاستدلال دل أن الخلاف في كلا القسمين حل

الباب الثامن في الاستثناء وفيه ثلاثة فصول: الأول في حده:

إخراجنا لبعض ما ذكرنا أو غير مذكور بـ "إلا": استثناء
هذا على تجوز المنقطع وإن يكن حقيقة فأتبع*:
أو ما بنفس التكلم عرض¹ و"أو" لتوزيع فليس يعترض²

الفصل الثاني في أقسامه:

منقسم للنفي والإثبات وذي اتصال وانقطاع يأتي
فدو اتصال حده الحكم على بعض الذي كنا حكمنا أولا
عليه بالنقيض للذي به كنا حكمنا أولا فانتبه
وإن فقدنا أحد الشرطين فدو انقطاع فاحقق النوعين
وقول بعض الفضلاء المنقطع ما لم يكن من جنس الأول أضع

الفصل الثالث في أحكامه:

إطلاق الاستثناء على ذا المنفصل مجاز أو حقيقة كالتصل
وواجب وصلك للمستثنى منه على العادة للمستثنى
ومذهب البحر جواز فصله للعام أو إلى الزمان كله

¹ فتقول: الاستثناء إخراجنا لبعض ما ذكرنا أو غير مذكور أو ما عرض بنفس التكلم.

* زد الحد.

² الحد.

لكن إذا نواه عند النطق ثم
جواز أن نستثني الأكثر أو
وهو من الإثبات نفي واختلف
أو عدم انتقاض ما به حكم
واتفق النعمان والنجم على
فالنجم يثبت نقيض ما حكم
فما على ما بعد إلا يأتي
تخصيص "الاستثناء إثبات" إذا
فهو على حكم وشرط وسبب
والشرط لما كان ليس يلزم
فما نفاه قبل إلا عدم
بكونه من بعد إلا واطرد
وحيث الاستثناء تعقب جمل
والحنفي عاد للأخيرات
ولم يك اشتراطه بمرتضى
وإن تكونا خبرا وأمرأ
وإن تكونا خبرا أو أمرأ
ولم يك اسم هذه قد أضمرأ
أو لا فللكل يعود وأبو

أظهره من بعد ما النطق انصرم
أقل أو مساويا مما رأوا
هل هو إثبات من النفي السلف
من قبل "إلا" مطلقا بعد حتم
إثبات ما ناقض ما إلا تلا
به ونعمان نقيض الحكم أم
يحكم لا بنفي أو إثبات
ما كان بعد النفي حكم نُفذا
ومانع وغير مذكور يصب
من كونه كينونة أو عدم
شرط فإن يوجد فليس يحكم
فيما عدا الشرط الذي فيه ورد
فعندنا كالشافعي عاد لكل
وخلفهم في عدم القرينة
ما بين الأمرين كما للمرتضى
فعند بعض عائد للأخرى
وحكم هذي لم يكن في الأخرى
في هذه فالحكم هكذا جرى
بكر إليه الوقف فيها ينسب

¹ قال الشيخ محمد الحسن: صوابه: فيما عدا ذا الشرط إطلاق ورد.

إن أتبع استثناء استثناء أن أكثر مما قبل أو ساوى يعن
أو مع عاطف فعوده إلى أصل الكلام عندهم قد انجلى
أو لا فالأول لقربه وأن لا يلغوا القول به إذن قمن

ملاحظة:

عبارة عن الذي لولاه ظن دخوله أو جاز أو غلم عن
أو بانثفا دخوله قد يقطع وذا هو استثناء المنقطع

الباب الخامس في الشرط وفيه ثلاثة فصول:

الأول في أدواته:

أداته إن وإذا ولو وما معنى كان ككيما وحيما
فإن لما يشك فيه و"إذا" له وللمعلوم أيضا أخذا
وتلو ذين أبدا مستقبل و"لو" على الماضي كثيرا تدخل

الفصل الثاني في حقيقة:

حقيقة الشرط مضى يا صاح تعريفها في باب الاصطلاح¹
ومنه ما يوجد تدريجا وما يوجد دفعة وقابلهما
فآخر الأول منهن اعتبر وجملة الثاني كذا الثاني² اعتبر

¹ أول أبواب الكتاب.

² لغة في الثالث.

فحيث كان الشرط نفي ما ذكر أول أزمان انتفائها اعتبر

الفصل الثالث في حكمه:

إن علق الشيء على شرطين لا يحصل إلا أن يكونا حصلا
وإن يكن تعليقه على البدل فعند ما يحصل واحد حصل
وحيث مشروطان علقا على شرط بجمع حصلا إن حصلا¹
وإن يكونا علقا على بدل فواحد غير معين حصل
لكن لمن علق تعيين لما شا لاشارك الشرط ما بينهما
والشرط إن أدخلته على جمل يرجع إلى الجميع في القول الأجل
وقيل يرجع لما يليه والفخر يختار التوقف فيه
وأوجبوا اتصاله اتفاقا وحسنوا تقييده الإطلاقا
ولو يكون خارج أكثر من باق وتقديم له لفظا حسن
واختاره الرازي كي ليجمعا تقديمي طبع وموضوع معا

¹ الشرط فالألف للإطلاق.

الباب العاشر في المطلق والمقيد:

القيّد والإطلاق مفهومان عند الأصوليين نسيان قرب ذي قيد تراه مطلقاً ومطلق تقيده تُحقّقها فإن ترد باللفظ حين يطلق حقيقة من حيث هي فالمطلق وإن مضافة لغير تعتبر فهي المقيدة عند من نظر أقسامه في الشرع جاءت أربعة متحد السبب والحكم معا كالخيرين في زكاة الغنم وما للاختلاف فيهما غي ومنه ما اختلف حكما واتحد سببه وما بعكس ذا ورد أولها لا الثان حمل المطلق على المقيد ففيه حقق وحمله في ثالث الأقسام عليه من بعض من الأعلام ومنع حمله كما للأكثر عليه في رابع الأقسام حري لأن الأصل في تخالف السبب تخالف الأحكام فاعرف السبب والآت مطلقاً وذا قيدين في موضعين متخالفين قيل على الإطلاق يبقى وعلى ما هو الأقيس الإمام حملاً

الباب الحادي عشر في تحليل الخطاب:

إن لم يكن مخرج غالب خرج فمالك يعده من الحجج وأكثر المعتزلين خالفه في الشرط والنعمان أنكر الصفه والفخر يحكي أن مفهوم اللقب قال به الدقاق والغير اجتنب هل يقتضي تقييد جنس بصفه عن غيره انتفاء حكم ذي الصفه؟

الباب الثاني عشر في المجمل والمبين والمأول:

وفيه ستة فصول:

الأول في معنى المأول:

معنى المبين ومعنى المجمل في الاصطلاح فيه لا نطل أما المأول فما يؤول من بعد فهم الظاهر العقول لفهمه أو هو ما يؤول إلى الظهور إن أتى الدليل فالأول الوصف الذي اتصفا حالاً به فهو حقيقة وفي والثان وصفه بما يؤول له فهو مجاز مطلق للعقله

الفصل الثاني فيما ليس مجملاً مما يتوهم أنه مجمل:

إضافة التحريم والإحلال إلى الذوات ليس بالإجمال فما رأينا العرف قد دل عليه في كل ذات فهو مردود إليه وكل ما النفسي عليه دخلاً من فعل ذي التكليف كان مجملاً وقيل إن كان المسمى شرعي أي ليس يثبت بغير الشرع وذلك كالصلاة والصوم انتفى إذا فلا إجمال فيه فاعرفوا كذا الحقيقي وحكمه اتحد كلا شهادة لبقذوف فرد وإن تعدد فالأجمال حري كالتسني والخطأ عند الأكثر

الفصل الثالث في أقسام المبين:

بنفسه يبين المبين كذاك بالتعليل قد يبين وباللزام كالدلالة على سبب أو شرط فع المعولا بقوله البيان أو بالفعل أو تركه أو بالدليل العقلي

أو بالسكوت عن سؤال فُعلم عدم حكم الشرع في الأمر الملم

الفصل الرابع في حكم المبين:

يجوز في السنة والكتاب ورود مجمل على الصواب
كآية الجمعة¹ والزكاة² وغير ذلك من الآيات³
ونحو «لا يمنع جار جاره.. إلى جداره» أفهم الإشارة
وجاز بالفعل البيان وإن توافقا⁴ بالقول فليبين⁵
والقول إن تنافيا يقدم لأنه بنفسه يفهم⁶
وبين المعلوم بالظني ومنعه يعزى إلى الكرخي

الفصل الخامس في وقته:

تأخيرَه عن زمن الفعل أجاز من عنده التكليف باحتمال جاز
ومنع تأخير البيان عن زمن خطابه لوقت فعلنا وهن
كان الخطاب ظاهرا قد قصدا خلافاً أو مجملا قد وردا
ثالثهن لأبي الحسين قد قال بالتفصيل بين ذين

1 فاسعوا إلى ذكر الله.

2 ط: وآتوا حقه يوم حصاده.

3 ط: نحو ثلاثة قروء.

4 ط: أي القول والفعل.

5 ط: كأن يطوف طوافا واحدا ويامر بطواف واحد.

6 كأمرة بطواف واحد للحج والعمرة قرانا وطاف لهما طوافين.

يوجب تقديم البيان المجمل للقول في الظاهر لا المفصل
لنا على ذلك قول الله ﴿ثم إن علينا﴾ إذ تراخي الحكم¹ ثم²
جواز أن يوخر الرسول ما يوحى له لوقت فعله انتمى²

الفصل السادس في المبين له:

لا بد من بيانه للمجمل لمن أريد فهمه للعمل
كذا للافتاء به أو لهما أو لا ولا كعلم كتب القدماء
إسماعنا المخصوص بالعقل وما عليه بُهنا أجاز العلماء
كذلك ذكر ما يسمع خصصا للفخر دون ذكر ما قد خصصا

الباب الثالث عشر في فعله عليه السلام وفيه ثلاثة فصول:

الأول في دلالة فعله عليه السلام:

إن كان فعله بيان المجمل فحكمه الشرعي حكم المجمل
أو لا - وفيه قرينة - فللجبه وقيل ندب وعلى الوقف ثبه
وهو إذا ما لم يكن كالشرب³ فعند بعض صاحبنا للنسب
إقراره على جواز الفعل دل لفاعل الفعل وغير من فعل

1 أي إذ ثم تقتضي تراخي الحكم.

2 إلى العلماء.

3 وفي نسخة: ما ليس فيه قرينة كالشرب إلخ

الفصل الثاني في اتباعه عليه السلام:

ويجب اتباعه في فعله مع علم وجه حكمه لا جهله بالنص والتخيير بينه وما سواه مما حكمه قد علما كذا بما على انتفا قسمين من أقسام فعله يدل فاستبين فحين الثالث كاستصحابه ذا قرينة حال انتفا إيجابه كذا الإدامة مع الترك له في بعض الاوقات يزيل جهله فعين النذب وباقتران بسمة الواجب كالأذان وبالقضا على الوجوب فادر وكونه لو لم يجب ذا حظر كالحذ والختان أو جزا سبب لواجب كالنذر فاقض ما وجب وعن أبي علي من المعتزلة وجوبه في الدين لا المعاملة (تهذيب):

إن يتعارض فعل سيد الوري وقوله والفعل قد تأخرا فالقول منسوخ سواء خص به أو خصنا أو عم كلا فانتبه وإن تأخر وعم القول كل على سقوط الفعل عن كل يدل وإن بنا أو بالنبي خصصا كان لما خص به مخصصا وإن تقدم على الفعل بلا تراخ القول وكان شملا جميعنا القول فإن فعله من العموم ذا مخصص له وقدم القول على الفعل متى ما تجد القول يخص الأمتا وإن يك اختصاص به فإن نُجز أن يُنسخ الشيء قبل وقته يجوز أو لا فلا ورجح القول إذا لم يتقدم واحد تكف الأذى وإن تعارض له فعلا فالأول انتساخه بالثاني إقراره شخصا على فعل فعل ضداً له في حقه نسخا حصل

الفصل الثالث في تأسيه بشرع غيره:

الحق أن الله ما تعبدنا قبل النبوة بشرع أحدا إذ لو بشرع اقتدى لافتخرا بذلك أهلوهم وذا لم يوثرا وبعدها شرع الذين قبله -إلا الذي خص بهم- شرع له وقيل لا.. لنا على تعبدنا بشرعهم (فيهديهم اقتده)

الباب الرابع عشر في النسخ: وفيه خمسة فصول:

الأول في حقيقة:

النسخ رفع حكم شرع بخطاب ورفع منه بأشمل الصواب أو قل خطاب رافع ما ثبتا بآخر قبل على وجه متى عدم كان ثابتا تراخي عنه تكن متبعا أشياخا وقيل هو أن يبين انتفا مدة ذا الحكم وذا ما اتجها لأنه لو كان دائما علم دوامه الله فنسخه عدم إذ انقلاب العلم جهلا حظرا كذا الذي عنه به قد أخيرا

الفصل الثاني في حكمه:

النسخ حقا واقع وينكر وقوعه من اليهود الأكثر والنسخ بالتخصيص أيضا أو كنه الأصبهاني من المعتزلة لنا عليه أن شرع آدم حل نكاح الأخ غير التوأم لأخته على اتفاق الأمم ونسخه يعلم كل مسلم وجاز عند الكل في القرآن إلا أبا مسلم الأصبهاني ونسخ حكم قبل أن يقع جاز كنسخ ذبح ابن الخليل ذي المقاز

وجاز نسخ الحكم لا إلى البذل
والنسخ للأقل غير محظّر
كذا التلاوة بدون الحكم
كالحكم دونها كما يتلونها
وجائز نسخهما لأن ما
وجاز نسخ خبر مضمن
وقيل جاز مطلقا وقال لا
لنا عليهم أن نسخ الخبر
وهو محال وجواز نسخ ما
لأنه استعير للحكم ولا
كذلك لو بالأمر عنه غيرا
ونسخ ما قال افعلوه أبدا
في سائر الأزمان للتخصيص
كنسخه صدقة بلا بدل
كنسخ عاشورا بشهرنا الأغر
كما قراه عمر في الرجم
من قوله «عشرون صابرونا»
للمفردات للمركب انتهى
حكما مراعاة لما به عني
يجوز أهل الاعتزال مسجلا
بنفي طبق الخبر العلم حري
تضمن الأحكام منه علما
يُمنع نسخ الحكم عند النبلا
لجاز نسخ الأمر عند من درى
فيه يجوز إذ عموم أبدا
والنسخ قابل على المنصوص

الفصل الثالث في النسخ والمنسوخ:

نسخ الكتاب بالكتاب عندنا
وما تواتر بما تواترا
ونسخ الاحاد بالاحاد حري
والنسخ للكتاب بالاحاد
سمعا إذ الكتاب قطعي فلا
أما دليل بعض أهل الظاهر
وتنسخ السنة بالكتاب
وعند الاكثرين مما زكنا
ينسخ كالقرآن من غير افترا
وبالكتاب وبذي التواتر
يجوز عقلا وهو غير بادي
ينسخ بالاحاد عند الفضلا
والباج في ذاك فغير ظاهر
ورده جمع من الأصحاب

إذ نسخت قبله إيلياء
والتواتر تنسخ الكتاب
إذ ناسخ الآية الوصية
وقيل لا.. وأما الاجماع فلا
والنسخ للفحوى يجوز تبعا
على الذي رأى أبو الحسين
والنسخ بالفحوى على الإطلاق
لا نسخ بالعقل وبالجواز
به ولم تثبت به استقراء
عند الإمام مالك وهو الصواب
لوارث حديث «لا وصيه»
نسخ به ولا له فيما اعتلى
لأصله ومع بقا الأصل امنعا
للمجمع بين المتناقضين
يجوز عندهم بالاتفاق
في حق أقطع يقول الرازي

الفصل الرابع فيها يتوهم أنه ناسخ وليس بناسخ:

لا نسخ إن عبادة تزداد
والوتر نسخه الصلاة الوسطى
فزال الامر بالمحافظة قد
كذا الزيادة على عباده
أو نفيها مدلول مفهوم الصفه
وقيل تنسخ إذا لم يجزنا
ونقصها نسخ لساقط ما
إذا توقف عليه مطلقا
وقيل نسخ إن يكن ما سقطا
على العبادات بما يزداد
أن صارت الصلاة غير وسطى
رآه من رأى وجوب الوتر سد¹
واحدة لم تنسخ العبادة
والشرط نسخ قاله ذو معرفه
بعد المزيد الأصل لا إن أجزاء
توقف الباقي عليه أما
فعدم النسخ به الفخر انتقى
جزءا من المنقوص لا إن شرطا

¹ سديدا.

الفصل الخامس فيما يعرف به النسخ:

النسخ بالنص عليه أو على ثبوت ضد أو نقيضه انجلي ويعرف التاريخ بالنص على تأخير أو سنة أو أمر جلا كغزوة أو هجرة مع علم نسبة ذاك لزمان الحكم وبرواية لراو بائر قبل الرواية لحكم الآخر في المتواترين قول صاحب ذا قبل ذا أبوا وقيل ما أبي والنسخ في ذا ناسخ ذا الكرخي أبي ومنسوخ رأى ذا نسخ إذ لم يدع للاجتهاد موضعا فكان قطعيا وبعض نازعا

الباب الخامس عشر في الإجماع وفيه خمسة فصول:

الأول في حقيقة:

هو اتفاق أهل الاجتهاد من هذه الأمة بعد الهادي¹ في أيما عصر على أمر ما لشرع أو لغير شرع ينمى

الفصل الثاني في حكمه:

حجية الإجماع قد قال بها أهل الأصول غير من لم يشبها لقوله سبحانه ﴿ويتبع﴾ ولحديث «أمي لا تجتمع»* وخرق الإجماع حرام فحرم إحداث ثالث وفصل عندهم إن خرقاه وإذا لم يخرقا جاز وقيل خارقان مطلقا كون الوفاق يعقب الخلاف في عصر يجوز وأباه الصيرفي

¹ عليه السلام. * على الضلال.

أما الوفاق في الزمان الثاني ميناها هل يقتضي الإجماع على خصوص واحد ممتنع أو هو مشروط بأن يتزعوا وليس شرطه انقراض العصر إذ وحكم بعض مع سكوت الباقي وقيل حجة وإجماع معا وقال هو حجة ولم يكن إجماعا ابن الجبائي المفتن وقيل إن يحكم فلا ولا وإن أفتى إجماعا وحجة يكن إن قال صحي في الذي البلوى تعم ولم يكن بينهم منتشرا قد قاله الإمام فهو يمضي أو كان فيما لا تعم البلوى وفي السكوتي انقضا العصر اعتبر حجية المروي بالآحاد لأنه يفيدنا الظن وفي ومن يخالفه فلا تكفر¹ بخلفه الظني وليستغفر² إذا استدلل أهل عصر أولا أو استدلوا أهل عصر ثاني فليس يبطل القديم الثاني

¹ بناء على ظنيته. * أي يقطع. ** أي إجماع.

² وليتب.

لكنما الثاني إذا ما الأول
إجماع أهل طيبة فيما يُرى
وبعضهم إجماع أهل الكوفة
والخلفاء الخازمي الحنفي
ولم يبال خلف زيد الحامي
خلاف مدرك الصحابة لهم
وخلف من خالف في الأصول إن
ولم يكن إجماعنا لكفره
ويُطل الإجماع خلف واحد
وهو مقدم على الكتاب
ومن يخالفه فكافر وإن
نقل بظنيته فلا إذن

الفصل الثالث في مستنده

على القياس وعلى الأمارت
وبعضهم جوزه بلا سند
بأن يقول الله للنبي
وقيل لم يعقد على الأمارت
وبعضهم قال على الجليله
ينعقد الإجماع لا الخفيه

1 صوابه: كالتعرة كما في التنقيح؛ فلعل نسخه تصحفت

الفصل الرابع في المجمعين

لم يُعتبر فيه جميع الأمم
ولا العوام ويرأي يُعتبر
ولا الفقيه لم يكن بمجتهد
ولم يكن فيه بلوغ المجمعين
لا بل ولو لم يبق إلا واحد
وكون إجماع سوى الصحابة
حجة المذهب ذو الإصابه

الفصل الخامس في المجمع عليه:

ما يتوقف عليه علمنا
مثل وجود الله والنبوت
بعكس ما لا يتوقف علاه
والبعض لا يراه في الآراء
ولم يك اشتراكنا في جهل
ما لم نكلف فعله ذا حظل

الباب السادس عشر في الخبر وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول في حقيقته:

محتمل صدقا وكذبا بالنظر
وقيل يعرفون منها وشرطا
لكونها خفية فلزم ما
أن لا يكون خبر ليعلمها

1 أي القول السالك سبيل القصد.

الفصل الثاني في المتواتر:

إخبار من لم يتواطؤوا على كذب على العادة عن حسي جلا حد التواتر وآية اجتماع شروطه العلم به عند السماع واختار في الكوكب - للإصطخري - تابعا - ان حده من عشر والقول باثني عشر أو عشرينا حكى وأربعين أو سبعينا أو بضع عشر وثلاثمائة ولو كفارا ولو اهل بلدة وهو يفيدنا كما للأكثر علما ضروريا وقيل نظري والبقلائي - جازما - لا يكفي أربعة عن خمسة في وقف وذا التواتر إلى لفظي له انقسام وإلى معني أما استواء الطرفين والوسط إن لم يباشر مخبر فمشرط وإن يكن هو المباشر يكن محسوسا المخبر عنه فاستين فإنما الإخبار عما عقلا لم يك للعلم به محصلا

الفصل الثالث في الطرق المحصلة للعلم بخبر التواتر:

وهي سبعة:

العلم يحصل بالاستدلال أو خبر الله أو الأرسال أو خبر المجموع منا إذ عصم مجموعنا أو ما ضرورة علم وخبر الجمع العظيم بالذي قد وجدوه في نفوسهم خذ وبالقرائن عن النظام وابن الجويني علم الأعلام

الفصل الرابع في الحال على حذبه الخبر:

كذب الحديث أن ينافي ما علم ضرورة أو بالدليل قد حتم كذلك أمر شأنه التواتر فجاء أحادا لنا إذ يؤثر أي كان ذا غرابة أو ذا شرف أو بهما كمعجزاته اتصف أو غير موجود لدى أهل الخبر وكتبهم بالفحص بعد ما استقر

الفصل الخامس في خبر الواحد

وخبر الواحد ما أفاد من خبر عدل أو عدول لك ظن ففي الشهادات وفي الفتوى به والديوي يعمل كل نابه واختلفوا في كونه للمجتهد حجة أو لا وللاول استند والمخبر التكليف والعدالة والعقل الاسلام اشترطناها له وإن يكن كفارا المبتدعه فالقاض لم يقبلهم ومن معه والفخر بين من يبيع الكذبا فصل تفصيلا وبين من أبي والصحب كلهم عدول الا عند قيام ما ينافي العدلا ملكة تاتي اقتراف ما كبر من الذنوب وخسيس ما صغر وما أبيح يقتضي رذاله تقدر في المروءة: العدالة وفاسق مظنون فسق قبلا وإن يكن مقطوعه فالقاض لا وشارب النبيذ لا يرد عند ابن إدريس نعم يحد ورأي مالك الإمام رده لقطعه بفسقه وحده ومالك والشافعي من جهل لا يقبلانه ونعمان قبل عدالة العدول بالتركيت وباختبار بخلاط ثبت والشرط في التجريح والتركيت عند الحديث في الشهادات

كذلك أيضا في الرواية العدد الشافعي يشترط إبداء سبب تجريحه للاختلاف في السبب أما العدالة ففي الآراء شيء فلم تحتج إلى إبداء والعكس أيضا لوقوع الاكتفا وذلك القاضي نفاه فيهما وقال يُكتفى بإطلاقهما وقدم الجرح فإن تناقضا معدّل وجارح تعارضا وإن يكن سببه ما زعما توبته منه المزكي قدما وبعضهم قدم - إن زاد على مجرح عدده - المعدلا

الفصل السادس في مستند الراوي:

مستند الراوي الحديث الأعلى منه سماع الشيخ أملى أم لا كذا قراءة عليه يستمع أو قرأ غيره على الشيخ سمع أو أن يرى قرا الكتاب أجمعا ولم يكن لفظ القراءة وعى والثالث المشكوك في سماعه واتفق القوم على امتناعه ورابع ما الخط فيه معتمد وذاك قد أباه نعمان فقد

الفصل السابع في محدده:

لم يكف عند الجبائي الواحد إلا إذا له يكون عاضد من ظاهر أو اجتهاد أو عمل وعندنا يكفي ولو كان استقل وفي أحاديث الزنى لم يقبل أقل من أربعة أبو علي لنا قبول صحب أحمد لأمر عبد الإله في الذي البلوى تعم

الفصل الثامن فيما اختلف فيه من الشروط:

رواية الفرع إذا لم يقبل حديثه الأصل بما لا تحفل الفخر مهما جزما لن يقبلا معا وإلا فالأرجح اعملا فشك الأصل في الحديث لم يضر عند كثير وعن الكرخي يضر إن لم يك الراوي فقيها مالك والحنفي لما رواه تارك وإن يك الراوي له تساهل في غيره عند الإمام يقبل كذلك أيضا جهلنا لنسبه وجهله اللسان لا يحل به ولا خلاف أكثر الأئمة لما رواه عند فخر الأئمة خلافه الحفاظ والكتاب لا يمنعه من القبول فاقبلا ولا خلاف ما روى لمذهبه وذا به مذهبها انتبه يرجع في رأي أبي حنيفة لمذهب الراوي للاعلمية والكرخي ظاهر الحديث الأولى والشافعي في حال خلف أو لا وإن يك الحديث وجهين احتمل وأحد الوجهين رأي من نقل ولم يكن بظاهر في أحد محتمليه فبرأيه اقتد والقاض إن أوله الراوي على خلف الضرورة أبي التوأولا أو لا ففي مذهبه وفي الخبر بما مرجح لواحد نُظر إن ورد الحديث في مسألت علمية وليس في الأدلت قطعية ما يعضد الحديث لا نقبله قطعاً وإلا قبلا وخبر الواحد يقتضي عمل عمت به البلوى إمامنا قبل

الفصل التاسع في كيفية الرواية:

إن يكن الراوي صحابيا يكن أعلى مراتب الرواية إذن حدثني أخبرني الرسول شافهني سمعته يقول والثاني قال المصطفى والثالثي أمر أو نهي عن الوصال كذا أمرنا أو نهينا عن كذا رابعها والخامس السنة ذا وإن يقل عن النبي الهادي يحمل على السماع وهو السادي سابعا قوله كنا نفعل فيقتضي شرعية الذ يفعل وإن يكن غير الصحابي يكن أعلى المراتب إذن حدثني أخبرني سمعته إذا قصد إسماعه مع غيره أو منفرد فإن يكن إسماعه لم يقصد فهو على سمعته لم يزد وقوله إن قال من فلان سمعت ذا الراوي نعم فالثاني أو أن يقول الشيخ للراوي كما تقرأ الامر بعد ما قد تمما والحكم في ذا في وجوب العمل ثالثها أن يكتب الشيخ إلى من الحديث فله أن يعمللا سمعت شيخي ولا حدثني رابعها أن يسأل الراوي هل به إذا يجب فالراوي به لا والخامس الراوي الحديث يقرأ فإن على الظن من الراوي غلب وقد أجاز الفقهاء الرواية هاتي وغيرهم أبوها غايه

أهل الحديث ليقول أخبرني قراءة وغيرهم أخبرني سادسها أن يقرأ الحديث ثم يقول بعد ما القراءة يُسم لشيخه الحديث ذا أرويه قال نعم عني وخلف فيه سابعا حدث بما في ذا الكتاب ولم يقل سمعته فلا ارتياب في أنه غير محدث وإن في أن يحدث به عنه أذن ثامنها إجازة وتطلق فيقتضي الكذب فيما حققوا ظاهرها بكأجرت لك أن تروي عني ما تشا من أي فن وقد تُقيد كما عندك صح أي رويته اروه ترو الأصح وهذه لا تقتضيه¹ والعمل عنهم بما يجوز في القول الأجل والظاهري اشترط المناولة كذاك أن يروي عنه جاز له في كتبه له ارو عني الكتاب إن صح عندك وكالكتب الخطاب

الفصل العاشر في مسائل شتى:

الآمدي والنجم يحتاجان بمروسل الحديث كالنعمان إذ إنما أرسله حيث جزم بالعدل فهو بالحديث قد زعم² وجاز عند الحنفي والشافعي أن يُنقل الحديث بالمعنى فع إذ بالبلاغ للمعاني يعنى فلا يضر فوت غير المعنى وشرط ذاك نفى الاخفوييت والزيد والنقصان في الترجمة³

¹ الكذب.

² أي تكفل.

³ كلام الراوي.

وإن تزد إحدى الروايتين تقبل إذا كان¹ بمجلسين
وإن يكن بمجلس وأمكنها الذهول تقبل أيضا عندنا²

الباب السابع عشر في القياس وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول في حقيقته:

إثبات مثل حكم معلوم لنا لآخر لشيء قد زكنا
في علة الحكم لدى من أثبتا هو القياس فاستفده يافتي

الفصل الثاني في حكمه:

حجية القياس عند العلماء - إلا أولى الظاهر - أمرٌ علما
لقوله سبحانه ﴿فاعتبروا﴾ وجواب عن معاذ يوثر
ومالك عن خير الآحاد قدمه لزائد الفساد
فذاك لا يفيد إلا حكمة وإذا يفيد حكمه والحكمة
ومن يخالف من يراه حجه في الدنياويات اتفاقا³ حجه⁴
وإن يكن بأن فارقا يماط فهو لدى الحجة⁵ تنقيح المناط
أو كان باستخراجنا الجامع من أصل فتخريج المناط قد زكن

1 وفي نسخة: إذا كانا.

2 المالكية.

3 إجماعا.

4 من يراه حجة.

5 الغزالي.

أو كان عن تحقيقه في الفرع فهو بتحقيق المناط مدعي

الفصل الثالث في الحال على العلة وهو ثمانية:

النص والإيماء والمناسبه والدوران السبر والطرود الشبه
ثبت تنقيح المناط منه مسالك العلة فاحفظهنه
فالنص مثل قوله فعلت ذا من أجل ذا أو علة الحكم كذا
وأما الإيماء فخمسا تلفي أنواعه عن القرافي فالفيا
ترتيبه الحكم على وصف ولو غير مناسب له منها رأوا
سؤاله عن وصف شيء قد سئل عن حكمه ولم يك الوصف جهل
ورود فيه على فعل منع ما قد تقدم¹ وجوبه ربع*
تفريقه في الحكم بين ذاء وذائه عد من الإيماء
أما المناسب فما تضمننا مصلحة أو غيرها قد زينا²
أقسامه ثلاثة ما في محل ضرورة وما لحاجة حصل³
ثم التتميى وما تقدا يرى لدى تعارض مقدا⁴
أما الضروري فحفظ الدين فالففس فالفعل من التافين⁵
فالنسب المال، وحفظ العرض من الضروريات عند بعض

1 في الكلام. * أي صار رابعا.

2 دفع.

3 أي الحاجي.

4 فيقدم الضروري على الحاجي والحاجي على التمي.

5 الفساد.

تزويج الاولياء للبنات في صغر ثاني المناسبات وما على مكارم الأخلاق بحث مثل سلب ذي استرقاق لنقصه عن منصب أشم وقطع أيدي يد ضروري واجتمعت أقسام ذي المناسبات صونا للأعضاء أو سوى الضروري ثم اشتراط العدل في الشهادات وفي الإمامة على الخلاف من التتميات في النكاح والعدل للإقرار ليس يشترط دفع المشقة ضروريا عرا وهو إلى ما اعتبر الشرع وما ما نوعه في نوع حكم معتبر أو جنسه في جنسه الذي اعتبر أو نوعه في جنسه أو ما اعتبر في نوع حكم جنسه فلتعتبر أما الذي الشارع ألفاه فلا يعلل الأحكام عند الفضلا مثل المناسب الذي في فتياء أفتى بها بعض الملوك يحى ثم الذي إلفاؤه قد جهلا كذا اعتباره فسم المرسلا ومالك يقبل هذا مطلقا كغيره فيما القرافي حققا وعند بعض من ذوي الإفاده يُقبل في العقود لا العباده وليس منه ما على اعتباره دل الدليل عند كل فاره مصلحة كلية قطعيه تمى للاضطرار أو ظنيه

الدوران:

الدوران ما إن الوصف وجد فالحكم يوجد وإن يفقد فقد والدوران في محل واحد وفي محلين يكون وارذ وهو يفيد ظنا التعليلا وقيل بل قطعيا والامدي لا

الصبر والتقسيم:

والصبر والتقسيم حصر ما في أصل قياسنا من الأوصاف وتبطل الذ لم يكن ليعتبر منها لتعليل ففي الباقي انحصر

الطرد:

والطرد أن يقارن الحكم بلا تناسب وصفا وبعض حظلا

الشبه:

والشبه الوصف الذي ما ناسبا لذاته واستلزم المناسبا في الحكم والصورة عندهم يفي وسم ذا غالب الاشباه تفي مثاله شبه عبد فادر يقتل بالحر وغير الحر كذاك في الصورة أيضا لابن علية يقع خذها عني الفخر سوى بين الامرين متى مستلزما للحكم في الظن أتى قياسه ليس كما للقاضي بحجة على ذي الاعتراض

تنقيح المناط:

إلغاؤك الفارق تنقيح المناط فذاك شرك ذاك في الحكم المناط

الفصل الرابع في الحال على عدم اعتبار العلة: الأول النقض:

النقض في اصطلاح أهل العلم أن يوجد الوصف بدون الحكم والفضلاء قد رووا في القدرح به مذاها أربعة عن من به ثالثها لا إن وفي المانع في صورة نقض ونعم إن لم يف رابعها ليس به إن صرحا بعلة قدح وإلا قدحا جوابه منع وجود الوصف أو أن ذا الحكم هناك منفي

عدم التأثير:

وعدم التأثير منها أن نجد حكما مع الوصف ويبقى إن فقد

العكس:

خلاف ذاك العكس كون الحكم في صورة أخرى لا مع الوصف يفي وذاك أن علل الشرع تُرى يخلف بعض بعضها كما تُرى

القلب:

القلب إثبات نقيض الحكم بعلة الحكم عن أهل العلم وهو على قسمين ما يقصد به معترض إثباته لمذهبه والثاني ما به يروم من سأل إبطاله لمذهب الذي استدل

القول بالموجب:

والقول بالموجب أن تُسلما ما أوجبه علة الذ خاصما

في مُدَّعاه والخلاف باقي بحاله في صورة الشقاق

الفرق:

الفرق إيدأوك للمناسب في الأصل وهو القرع لم يُصاحب كعكسه وقدحُه يُبنى على منع بعليتين- أن يعلا

الفصل الخامس في تحديد العلة:

وجوزوا بعليتين نُصتا تعليل حكم لا إن استنبطنا

الفصل السادس في أنواعها (وهي أحد محضر نوعها)

الأول التعليل بالخل وعند بعض أنه ذو حظل فمن يميز أن تكون العلة قاصرة فلا يرون حظله كالخمر إن علل بالخمريه كذا الربا في البر بالبريه

الثاني:

الوصف إن لم ينضبط يعلل بالحكمة الحكم وقيل يحظل والحكمة التي لأجلها تُرى علة الاوصاف عند من درى¹

الثالث: التعليل بالعدم:

وجاز بالعدم أن يعلا وفيه قد خالف بعض الفضلا

¹ في نسخة: ... عن نظرا، بدل "عند من درى".

يقال لا علة في العصور قد تُتقى فليس باخظور
فعدم العلة صار علة لعدم العلول يا بن الجله

الرابع: التعليل بالإضافات:

ومنع المانع تعليل العدم من الإضافات لأنها عدم

الخامس: التعليل بالحكم الشرعي:

وحكم شرع علل بالشرعي كنجس يحرم أي في الشرع

السادس: التعليل بالأوصاف:

أوصافنا عريفة إن انجلت عن غيرها ذات أطراد عللت

السابع والثامن:

وجاز تعليل بما قد ركبت للأكثرين وبما قد قصرت
للشافعي، وأبو حنيفة وصحبه إلا إذا ما نصت
إذ إنه التعليل فائدتاه عندهم للفرع تعديته
ويفادة سكون النفس للحكم إذ ناسب دون لبس
محلّه على مراد الشارع مطلعة كان جواب الشافعي

القاصح من أنواع العلل:

وجاز بالسّم على الإطلاق ثالثها جاز بذى اشتقاق¹

العاشر:

تعليل الاحكام بوصف قدرا فيه اختلاف العلماء الكبرا

الحادي عشر:

وجاز تعليل لحكم عديم بعلة إلى الوجود تنتمي
وذلك تعليل انتفاء الحكم بمانع و* بعض أهل العلم
على وجود مقتضي حكم الذات² غلّل لا يؤقف التعليل ذا
إذ ضد علة الثبوت المانع فلا توقّف على المانع
جوابه قبح العمي لم يصّر زيدا لما بينهما من جذر

الفصل السابع في ما يدخله القياس:

في العدم الأصلي القياس سوغه قوم وقوم آخرون في اللغة
والمنع في السبب والشرط شهر وليس في المعقول مما قد حظّر
وذا له عندهم قد علما إلحاق غائب بشاهد سّما
وفي الحدودات وفي التكفير يجوز والرخص والتقدير
والسوغ في أصل العبادات¹ الأحق والمنع في العادات أخرى والخلق

¹ في نسخة: ثالثها إلا بذى اشتقاق؛ أي لا يجوز إلا.... إلخ * قال...

² لغة في الذي، عن السيوطي.

الفصل الثالث في ترجيح الأخبار:

ترجيحنا لخبر على خبر في المتن والإسناد عند من نظر
أما في الإسنادات فالراجح ما في قصة مشهورة قد علمنا
كذلك ما رواه أكثر أو أحفظ أو قد سمعوا منه رأوا
وما رواه صاحب القضية ما كان أهل طيبة الزكية
مستفيين أنه يعمل به رواية الفقيه عند المتبته
ما نسقه أحسن أو ما ائتمنا رواته في رفعه للمصطفى
وما يرى به لدى إثبات حكم به توافق الرواة
كذلك الخالي من اضطراب موافق لظاهر الكتاب
مروي راو بلسان العرب ذي خبرة ومن بذكر السبب
قد عرفت منه العدالة كذا بالاختيار أو كثير واحتذى
من كان من أكابر الصحب ومن لم يختلط فيما مضى من الزمن
ومن سماه واحد ومن لا رواية له صباه أصلا
كذا إذا ما مدني يكون أو آخر إسلامه يبين
أما ترجيح المتن فوجب ترجيح وارد على غير سبب
كذلك ما على خلاف خصا وما يكون في المراد نصا
وما نفى النقص عن الصحابي وذو السلامة من اضطراب
وذو عبارات أتت مختلفه لكن معانيها أتت مؤلفه
وما قضى به على آخر في بعض المواضع مرجحا يفي
وما على المراد من وجهين دل وما على فصاحة اللفظ اشتمل
أو لفظه حقيقة أو كررا أو ناقلا عن حكمنا العقلي يرى

أو كان ذا خلاف اطلع عليه بعض الصحابة ولم ينجح إليه
ورجحنا ما لا تعم البلوى به من أبلاها تكون بلوا

الفصل الرابع في ترجيح الأقية:

يرجح القياس بالنص على علته وعدم العود إلى
أصل بتخصيص وبانعكاس - فاعلم - وطرده علة القياس¹
أو شهدت لها أصول كثرت أو ما من الأصل ينص انتزعت
ما فرعه من جنس أصله وما علته أيضا تعدى قداما
وما فروغها تعم والتي أوصافها قلت وما قد عمت
ترجيح ما بعض مقدماته تُقنيت كل أتاه فاته
وما له العلة وصف حقا معلل بما عليها اتفقا
معلل بما خلافه أقل وكل تعليل بحكمة حصل
أيضا على تعليلنا بالعدم وحكمنا الشرعي فليقدم
وبالإضافي وذي التقدير والعدمي أولى من التقديري
تعليلنا الحكم الوجودي بصفه موجوده أولى عن اهل المعرفة
كالعدمي بالعدمي والعدمي بغيره وغيره بعدمي
لأنه بالعدمي يستدعي تقدير ذي الوجود ثم الشرعي
تعليلنا به من التقديري أولى لكونه بذي التقدير
على خلاف الأصل والقياس إن ثبوت حكمه بأصله يكن
أو بتواتر أو اجماع يكن أقوى من الذ ليس مثله يغن

¹ أي انعكاس العلة وطردها.

الفصل الخامس في تجميع طرق العلة:

قال الإمام فخرنا المناسبه أرجح من مظنون سبر والشبه
والطرْد والتاثير، والصحيح والدوران أو هو الرجح
وقدم المناسب الذي اعتبر في نوع حكم نوعه عن مُعتبر
في نوعه جنسه أو ما اعتبر في جنس حكم نوعه وما يرى
في جنس حكم جنسه معتبرا إذ الأخص بالتقدم حرى
والثالث الثاني عارض وما سوى الأخير فعليه قدما
ثم من الأجناس جنس أعلى ووسط وسافل فالأعلى
أرجح منه غيره والدوران في صورة يرجح ما في صورتان
وشبه في الوصف منه أقوى في الحكم والخلاف فيه يروى

الباب الخامس عشر في الاجتهاد:

الاجتهاد هو أن تستفرضا وسعك في المطلوب في وضع اللفظ
وعرفا استفراغ وسع في النظر فيما تلام فيه شرعا إن تذر

الفصل الأول في النظر:

النظر الفكر الذي توصلا لعلم أو ظن به فيما اعتلى
وقد يحد بتَرَدُّدات ذهنك ما بين الضروريات
وقيل بالتحديق للعقل إلى نحو الضروريات حدّه المجلى
وهو يكون في التصورات من أجل تحصيل المعارف

للماهيات المفردات بشروط تخص في المنطق ما به تنوط
وإن يك الدليل ذا مقدمه خست تكن له النتيجة لمة¹
الفصل الثاني في حكمه:

قد أوجب النظر مالك كما قد أبطل التقليد نجم العلما
لقوله جل وعز ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ فلتتقوا
وأوجب التقليد للضرورة للفقها في بضع عشر صوره
الاولى في الاحكام فإن يقلدوا في عين المجتهدين اجتهدوا
كما على المجتهدين ينحتم في عين الأدلة اجتهداهم
وخالف معتلو بغداد والجياي جاز في الاجتهاد

فروع ثلاثة:

الفروع الاول إذا يستفتي مجتهدا في نازل مستفت
وعاد ذا النازل فالراجع أن يُعيد الاستفتاء عند من فطن
الفروع الثاني:

الثان الانتقال من ذا المذهب لآخر الرّياش لم يكن أي
لكن بشرط عدم الجمع على وجه مخالف لإجماع الملا؛
كمن تزوج بلا ولي ولا مهر وإشهاد فهذا حظلا
وأن يكون الفضل فيمن قلدا بوصل أنباء إليه اعتقدا

¹ ملائمة.

ولم يكن قلده رميا في عماية فعل الأضل الخلف
 وأن يكون من تتبع الرخص محترسا لم يتخذ من فرص
 قال المذهب إلى السعادة طرُق ولجنة والزياده
 وقيل لا في اللاء ذو انتقاض فيها بالاجماع قضاء القاضي
 ما خالف الإجماع والقواعد والنص أو من القياس ما بدا
 وقوله بشرط أن لا يتبع رخصها نظر فيه من تبع
 فإن يرد بالرخص المسائل هاتي يصب لأن حكما باطلا
 مع التأكيد بحكم القاضي فدونه أخرى بالانتقاض
 وإن يكن أراد بالرخص ما على المكلفين سهلا علما
 إذا عصى المقلدون مالكا في الماء والروث وغير ذلكا

قائمة:

لكل من أسلم أن يقلدا من شاء الاجماع عليه انعقدا
 وجاز بالاجماع أن يستفتي معاذاً ابن جبل مستفتي
 شيخ التقى الصديق بل له العمل بما به أفتى معاذ بن جبل

الغرم الثالث:

الثالث العامي يجي مختلفا فيه يؤثم وفيه اختلاف
 ثانياة الصور عند ابن أنس تقليدنا للقائف الذي فرس
 ثالثة يجوز أن نقلدا في قيم المتلف تاجرا عدا

ما يتعلق¹ بحق الله أو لا بد من ثان له فيما رأوا
 رابعة تقليدنا لقاسم فرد وفيه خالف ابن القاسم
 خامسة تقليدنا المقومأ أرش الجنائيات بما قد قوما
 سادسة تقليد خارص فقد يحرص للنبي الانصاري فقد
 تقليدنا الراوي أيضا سابعه ثامنة تقليد طب تاسعه
 تقليدنا في القبلة الملاح إن أدلة القبلة تحفى يستبن
 إن كان عدلا دبرا في البحر بسيره كهو بسير البر
 عاشرة تقليد غير المجتهد لمثله في رؤية الهلال غد
 لضبط تاريخ وهذي العشر بأربع أمدهن أخرى
 يجوز في الإهدا والاستيدان تقليدك الإناث كالصبيان
 كذلك الجزار في الذكاة ما كان كذا اغراب حيث علما
 أن إمام المسلمين قد بناه أو البلاد اجتمعوا على بناه
 في غير ذين اجتهد العالم إن لم تتعذر الأدلة فإن
 تعذرت صلى إلى المخراب إن لم يك البلد في خراب
 أما سوى العالم فليصل في كل المساجد لجهل يقتفي
 تقليدنا العامي في ترجمت فتوى بلفظ ما وفي القراءات
 ومنع التقليد - في المشاهد مثل زوال الشمس - كل أحد

الفصل الثالث فيمن يتعين عليه الاجتهاد:

1 في نسخة: ما يتعلق.

العلم مقسوم إلى قسمين فرض كفاية وفرض العين
فالثان علم ما عليه وجبا إذ مُنِعَ الجَهِولُ أن يُرتكبا
فمن يرد تأدية الصلاة والحج والصيام والزكاة
فليتعلم حكم ما أراد من ذي غيرها من العبادة
كالبيع والصرف وغير ذين من كل ما يقع بين اثنين
فليس فرض العين في العبادة منحصر عند ذوي الإفاده
فطلب العلم فريضة على كل من اسلم على ذا حملا
فعالم بمقتضى العلم عمل أطاع طاعتين نعم ما فعل
وغير عالم وعامل أتى معصيتين بيسما أتى الفتي
وعالم بعلمه لم يعمل معصية وطاعة قد عملا
فالعالم خير لدى الأعلام من غيرهم في مثل ذا المقام
وقد يكون الجهلاء أفضل كشارب الخمر يراه عسلا
كذاك من في العلم باغته اتسع من غيره أعظم ذنبا للتبع
أما الكفائي فعلم ماله تعلق لأحد بحالة
فواجب في الشرع أن يكونا في الدين منا متفقهونا
كيما يكونوا قدوة الأتباع حفظا لشرعنا من الضياع
ومن يكن طيبة سجيته بين الوري واعتدلت سريرته
وجاد حقا حفظه وحسنا إدراكه العلم له تعينا

الفصل الرابع في زمانه

جواز الاجتهاد بعد المصطفى عليه قد أجمع أهل الاصطفا
أما زمانه¹ فقال الشافعي وقع منه حاجج المنازع
وقد أبى ذا أبوا علي وهاشم وبعضهم في الرأي
والحرب لا الأحكام والمحققون في كل ذا قال الإمام يقفون
أما وقوع الاجتهاد في زمن نبينا من غيره فهو قمن
من حاضر وغير حاضر فقد قال له معاذ رأيي أجتهد

الفصل الخامس في شرائطه

شرط ذي الاجتهاد أن يرى بما عليه الالفاظ تدل عالما
كعارضات كلم النصوص من نسخ او تقييد او تخصيص
وغيرهن من أصول الفقه دون عرفان فروع الفقه
يدري من الحديث والكتاب مواضع الأحكام في الأبواب
ويعلم البراءة الأصلية وهي الاصل عدم الشرعية
وموضع الإجماع كي لا يخرقا إجماع أرباب التقى فيفسقا
يتقن شرط الحد والبرهان كالتحقيق واللغة والبيان
وحالة الرواة كي يقدموا عند التعارض الذي تقدما
ولم يكن شرطا عموم النظر بل جاز في ذا الفن دون الآخر

¹ وفي نسخة: وفي زمانه.

الفصل السادس في التصويب:

واحد المصيب في العقائد وخالف الجاحظ غير راشد
أما في الأحكام فهل لدينا في الوقعات حكم -ام لا- غينا
والثان قول من يقول كل مجتهد أصاب وهو الجبل
ثم إذا لم يك حكم غينا لله جل ههنا فهل هنا
حكم مناسب لو أن الله حكما معينا لكان إيأه
وقال بالأول مشبهنا- جماعة من المصوبينا
والثان قول بعضهم ثم إذا قلنا له حكم معين فذا
دليله قطعي أو ظني أو ماله ظني أو قطعي
وذا لدى أصحابه كالمقبر فباتفاقهم عليه فاعشر¹
فإن نقل دليله ظني فهل يكلف إطلابه خلف حصل
فإن يكن أخطأه إذا وجب تكليفه بما على الظن غلب
والقائلون إنه قُطع به توافقوا لأمره بطلبه
واستاهل العقاب من قد أخطأه عند المريسِي وكل خطأه
واختلفوا هل كان ذا انتقاض مخالفًا له قضاء القاضي
مالك المصيب واحد وقد إختاره الرازي مختار الرشيد
وهو الموافق لحكم الله جل وما على مخالف له عذل

¹ قال الشيخ محمد الحسن: صوابه:

وهو لدى الأئلي لهذا ذكروا دُفن عليه باتفاق يعثر

قال في فتح القدوس: يقال: اتفق لنا أمر كذا إذا حصل من غير أن يتقدم ما يدل عليه ولا أخذ في أسبابه.

لنا على ذلك أن الشارعا جل وعز شرع الشرائعا
لدرئها فسادنا وجلبها صلاحنا تفضلا من ربها
إذ لم يجب في رأينا الصّحاح عليه من أصلح أو صلاح
فحكممة الشرعة أمر لم يكد يوجد في نقضين فالحكم اتحد
ولهم الإجماع أن المجتهد غالب ظنه وجوبا يعتمد
كذاك من قلده فلم نكن نعني بحكم الله إلا ما يظن¹
إذا فكل ذي اجتهاد صائب فالحكم ظنّ ذي اجتهاد راكب²
كحال ميتة لذي اضطرار ننسبها ولذي الاختيار
فكان فعل واحد بالنسبت لاثنين حالاً مُحَرَّمًا³ كالميتت

الفصل السابع في نقض الاجتهاد:

إن علق الثلاث ذو اجتهاد من قبل ملكها بالاجتهاد
فإن قضى قاض به وبعد ذا تغير اجتهاده لم يُنبذ
وحيث لم يحكم به قاض بُبذ ولم يجوز إمساكها فلتنبذ
وإن يجي بقوله ما ذكرنا سواء ثم رأيه تغيرا
فإن هذا تجب المفارقة لها عليه في الذي روى ثقته⁴
وكل حكم بقضاء القاضي يصل ماله من انتقاض

¹ المجتهد.

² نسخة: لازب.

³ يقال: حرّمه وأحرمه.

⁴ الفخر.

ما لم يكن في نفسه منتقضا وذلك في ثاني فصوله¹ مضي

الفصل الثامن في الاستفتاء:

إن سئل عن حادثة مستفتى ثانية؛ إن يذكر الذأ أفق
أفق به ثانية وإن نسي فهو بتجديد اجتهاده عسي
فإن يكن ثانيهما أداه خلف الاول بهذا أفناه
وإنما الأحسن عندهم معاً² إخبار من قلده ليرجعا
ومنع استفتاء من لم يظننا ذا ورع كثير علم ديننا
ثم إذا ما العلماء اختلفوا عليه في الفتوى ولم يأتلفوا
وجب الاجتهاد في أوسعهم علما عليه ثم في أورعهم
وقيل لا إذ ما رأوه حق فهم إلى الله جميعا طرق
ومن هنا لم يك ترك النظر في حالهم عندهم بمنكر
فإن ظننا الاستواء مطلقا في حال تفرع على ما سبقا؛
أمكن أن يقال قد تعذرا تعذر الأمارتين فانظرا
وأن يقال يسقط التكليف ويفعل الذأ ولا يحيف
أو ظن رجحان بإطلاق حصل إذا تراجع تعين العمل
وإن يكن في العلم والتساوي في الدين الاعلم إليه فاوي
وإن يكن في الدين -والعلم استوا فيه- فالادين اتباعه رأوا
وإن يكن في الدين هذا يرجح والعلم ذا فقفو هذا أرجح

¹ هذا الباب.

² أي جميعا.

الفصل التاسع فيمن يتعين عليه الاستفتاء

إن نزلت بغير ذي اجتهاد نازلة فحكم ذاك باد:
إن كان جاهلا فلا استفتاء عليه واجب ولا خفاء
أو عالما درج الاجتهاد لم يبلغه؛ فاستفتاءه قيل المنحتم
وإن يكن بلغها واجتهادا وظن حكما ما به تقيدا
وإن يكن لم يجتهد فالأكثر تقليد غيره عليه يحظر
وقيل جاز مطلقا، لابن الحسن تقليده الأعلم مذهب حسن
وقيل جاز في الذي يخص لا ما به يفتي على ما نصوا
وابن سريج جاز إن لم يتسع للاجتهاد الوقت لا في المتسع
ولا يجوز في أصول الدين تقليد غير عند الأكثرين
لقوله سبحانه ﴿لا تقف ما﴾ والخطر في الخطأ فيه عظما

الباب العفرون في جميع أحلة المبتدئين وفي تصرفات المظنين

وفيه فصلان الفصل الأول :

أحكام شرعنا لها أدله قسمها قسمين أهل المله
دليل كونهن مشروعات لنا وكونهن واقعيات
دليل الاول الكتاب والخبر إجماع الامة وإجماع المقرر
قياسنا ما قاله الصحابي براءة الأصل كالاستصحاب
سد الذرائع والاستقراء مما به في الباب ذا قد جاءوا¹
والعادة استحسان استدلال والأخذ بالأخف مما قالوا

¹ قال الشيخ محمد الحسن: الصواب أن يجعل بدل هذا الشرط: مصلحة مرسله نجاء.

والعصمة اتفاق أهل الكوفة والخلفاء واتفاق العشرة¹
فالخمس الأول قد تقدمت قول الصحابي دليلا قد ثبت
لمالك والشافعي في القديم لأنهم في الاهتداء كالنجوم
وقيل لا إلا إذا ما خالفنا قياسنا وقيل إلا الخلفاء
وقيل إلا ابن أبي قحافة وسيدي عمر ذا الخلافه

المصلحة المرسله:

أما المصالح فمنها معتبر شرعا وما يلغى وما لم يعتبر
فيه ولم يبلغ وذا مصلحت مرسله وهي لدينا حجت
وعن أبي حامدنا إن وقعت محل حاج أو تنمة لغت
واعترت إن اجتهد المجتهد أدى لها عند ضرورة ترد
مثاله تنرس الكفار من دوننا بقية أبرار
فإن كففتنا عنهم علينا أتوا ونفي الترس إن رمينا
وشرط هذي كونها كليه حيث ضرورة وقت قطعيه
لنا عليه أنه تعالى أرسل للمصالح الأرسالا
فإن نجد مصلحة فالأغلب في الظن أنها بشرع تُطلب

¹ الصواب: العترة؛ فلعل في نسخه تصحيفا.

الاستصحاب:

كون اعتقاد كون ذا في الحاضر أو ما مضى يوجب ظن الناظر
ثبوته في الحال أو في الآتي: يدعى بالاستصحاب عند النات¹
ومالك احتج به والصيرفي مخالف في جمهور صحب الحنفي
لأنه من القضا بما رجح مثل القضاء بالشهادة فصح

البراءة الأصلية:

تعريفها استصحاب حكم العقل في عدم الاحكام لدى المعرف
لأن علم عدمها² في الخالي يوجب ظن عدمها في الحال
فوجب اعتماد ذا الظن وقد فحص عن رافعه فما وجد

العوائد

غلبة المعنى على الناس تعم وقد تخص بعضها العادة سم
فذي بها يقضى لدى الأصحاب كما تقدم في الاستصحاب

الاستقراء:

تنبع الحكم في الافراد على حال بما يغلب ظن العقلا
في أنه في صورة النزاع كذا بالاستقراء له كن داع

¹ الناس.

² في نسخة: عدمه في الموضعين.

سد الذرائع:

سد الذرائع دعوا حسم مواد وسائل الفساد دفعاً للفساد فالفعل إن كان إلى المفسد وسيلة يمنع غير فاسد وهي كما تُسد حتماً يجب ويكره الفتح لها ويُندب؛ إذ الوسائل لمن حققها حكم المقاصد لمن مطلقاً كالقيح والحسن والاعتبار وربما خولف في اعتبار ومثل ذا وسيلة المحرم تفضي إلى مصلحة لم تحرم مثل التوسل بدفع المال إلى المحارب اتقوا اقتتال لكن بشرط كونه يسيراً عند الإمام النجم لا كثيراً وشنعوا عليه أن خالف ما رواه في بيع الخيار ظلماً¹ إذ ذاك مهيع ركوب متسع ومسلك لسالك لا يمتنع فليس من مذهب الأويصري صاحبه خلف حديث أثرًا لكن ذاك لدليل أرجح لعمل² الغراء³ عند الأصبحي⁴ وليس ذلك بباب مخترع لمالك ولا يبدع مبتدع

1 جمع ظلوم.

2 في نسخة: كعمل.

3 المدينة.

4 مالك.

تنبيه:

قد نقلوا أن اعتبار العادات والسد¹ والمصلحة المرسلت يختص مالك بها ولم يكن كذا بل عمومها كلا زكن

الاستدلال:

وهو احوالة للدليل للحكم من أدلة العقول²

وفيه قاعدتان الأولى في الملازمة:

وضابط الملزوم ما يحسن "لو" معه كما للآزم اللام رأوا ثم الاستدلال إما بوجود ملزوم أو بعدمه أو بالوجود للآزم أو عدمه فالأربع منها اثنتان تنتجان فاسمعا فما به على وجود ما لزم قد استدل بوجود ما لزم فمنتج كما به على عدم ملزومه يدل عدم ما لزم فكل ما وجوده قد أنتجا إذا ترى عدمه لم ينتجا وعكسه بعكسه إلا إذا يكون ذا اللازم قد ساوى لذا³

1 للذرائع.

2 أي أدلة العقل، لا من جهة الأدلة المنصوصة.

3 في نسخة:

..... إلا إذا تساويا فتتج كل نفسا

كقولنا لو كان ذا إنسانا بقوة صاحب ضحك كانا.

فتتج الأربع، والملازمه بين الملازم وما قد لازمه
قطعية تكون كالزوجيه لعشرة وقد ترى ظنيه
كذلك أيضا قد ترى كليه كالعقل والتكليف أو جزئيه

القائمة الثانية:

الإذن هو الأصل في ذي النفع وفي المضر كونه ذا منع
ورعا في ذلك جل المنفعة فيوجد الوجوب مقرونا معه
كذلك المضر فالمضره منه متى تعظم أفادت حظره

الاستحسان:

تعريف الاستحسان أن تتبع أقوى الدليلين وذا الباجي ادعى
أو هو حكمه بلا دليل فكان إجماعا من المخطول
أو هو العدول لخلاف ما حكم في مثلها به علي وجه أهم
أو ترك وجه من وجوه الاجتهاد لا شامل شمول الالفاظ يراد
وجه أهم منه وهو حجه¹ عند ابن ثابت² وبعض حجه³

¹ في نسخة: لوجه أقوى منه وهو حجه.

² أبي حنيفة.

³ كرهه.

الأخذ بالأخف:

الأخذ بالأخف عند الشافعي من حجج المجتهد المقانع¹
كأن يقول الحنفي المودى من اليهود كالحنيف يودى
وقيل مثل ثلثها أو نصفها فقال بالثلث وما إن سَفِها²

العصمة:

وهل يجوز أن يقول الله لذي الصفاء احكم بما تشاء
فعند موسى أن ذلك وقع وذو اعتزال بامتناعه قطع
والشافعي والفخر قد توقفوا في حل ذا ومنعه توقفا

إجماع أهل الكوفة:

إجماع أهل الكوفة احتج به بعض لما وردها من صحبه
كما يقول مالك في طيبه دارة كرش³ المصطفى والعيه

قائمة:

¹ جمع مقنع كجعفر: نعت "حجج"، يقال: فلان شاهد مقنع أي رضى يقنع به، أنشد في

اللسان:

وبايعت ليلى بالخلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع.

² أي جار.

³ أصلها ككتف؛ سكنت العين فجاز في الفاء الفتح والكسر، كما في نظائرها.

بين الدليلين التعارض يقع
والأصل والظاهر والأصلين
وفي جميع المتعارضات
أما الدليلان فآتيان
وقيل بالتخير والترجح
وأما الاصلان فملفوف قطع
فقال الأولياء حيا اقتطع
ففي القصص اختلفوا أو يُفَرَّقاً¹
والظاهران مثل أن يختلفا
ويُدَّعَى ظهورهما ظاهران
ومالك - رجح بالعوائد -
والأصل والظاهر في اختلاف
فالأصل قولها وقول الزوج
فغلب الأول مالك كما
وغلب الأصل على الغالب في
فإنما² الأصل براءة الذمم
للأصل من أهل التقى والورع

¹ في نسخة: فرقا. * في نسخة: لأحد البيتين. ** أحق.

*** قال الشيخ محمد الحسن: صوابه:

فغلب الثاني مالك كما للشافعي تغليب الأول انتمى.

² في نسخة: إذ إنه.. وفي أخرى: لأنه.

لا سيما إن كان هذا المدعى براءة الذمة الاصل فاعلمنا
وفي الشهود الغالب الصدق كما ما هو الاصل حيثما تقابلا¹
وغلّبوا الغالب فيهم ر على

هائكة:

الأصل أن يقضي بالاستصحاب أو الظهور الشرع ذو الصواب
إن يخل كل من دليل عارضاً وإن يكن معارض فلا قضا
ومالك استثنى أمورا يلتزم مزيد ترجيح إلى ذاك يُصَمَّ
أحدها ضم اليمين للنكول فالظاهران اجتماعا فع المقول
تحليف مدعى عليه فمعاً أصل البراءة اليمين اجتماعا
تشابه الأثواب والأواني بالاجتهاد اثنان يحصلان
الأصل مع ظهور الاجتهاد واكتف في القبلة باجتهاد
أما دليل موقع الأحكام من بعد شرعها لدى الأعلام
فما على وقوع أسباب تدل ونفي مانع وشرط قد حصل
وهي لديهم غير ما محصوره² وبعضها يعلم بالضرورة
كالظلال يزداد على الزوال كمال شعبان على الهلال
وبعضها يظن كالمبيئه أملاكنا منهن وهي البيئه
والأيد والأيمان والأقارر وكانكولات وكانكشعائر

¹ أي تناقضا.

² في نسخة: وهي لديهم لم تكن محصوره.

الفصل الثاني في تصرفات المكلفين:

تصرف المكلفين نقلا أو إسقاطا أو قبضا أو اقباضا رأوا خلط أو التزام أو إنشاء ملك وباختصاص أيضا جاءوا¹ إذن أو اتلاف وتاديب كذا زجر فعشرة مع اثنين كذا

النقل:

النقل منه ما يكون بعوض في العين أو ما في المنافع العوض ومنه ما كان بغير عوض مثل الهدايا والوصايا فارتضى

الإسقاط:

ثبت الإسقاط يكون بالعوض كخلعنا وعفونا على عوض وكالكتابة ويبيع العبد من نفسه والصلح فيها عد وهو بغير عوض أيضا يكون كالعق مع إبرائه من الديون كذا من القصاص والتعزير وحده للقذف ذا تهوير³ طلاقه وقف المساجد فذي تسقط لا تنقل فاحذ ما حذني

¹ في نسخة:

خلط أو التزاما انشا ملك وخرط الاختصاص في ذا السلك.

² في نسخة:

فهذه مسقطه للحاصل من غير أن تنقله للباذل.

³ سقه.

القبض:

القبض منه ما بالاذن الشرعي فقط وما بإذن غير الشرع الأول اللقطة والثوب إذا ألقته في بيتك ربح فخذ مال اللقيط قبضه من غاصب ومال بيت المال مال الغائب ومال محجور وللسعاة قد أذن الشارع في الزكاة والثان قبضه بإذن البائع ما باع والمستام كالودائع وفاسد البيع ورهنا والهبات والصدقات والعواري الراجعات ثالثها ما لم يكن إذن به من شرع أو من غيره كغصبه

الإقباض:

بالكيل والوزن وبالمناولة يكون الاقباض وبالنية له

الالتزام:

الالتزام ما بغير عوض كالنذر والضمان مطلقا رضي

الخلط:

الخلط شائع وبين المثليين وكل ذاك شركة بلا مين¹

¹ في نسخة:

الخلط شائع كذي المشتركه أو بين مثليين وكل شركة.

إنشاء الأملان:

إنشاء الاملاك يارقاق أخى كفر وإحياء الموات السريخ والاصطياد، والحياسة لما يكون كالحشيش للإنشا انتمى

الاختصاص:

الاختصاص بالمنافع يرى بسبقه* إلى مباحات الثرى¹ كمقعد** الأسواق والمساجد مناسك الحج فخذ فوائده² وكالمدارس والاقطاعات، والرُبط والأوقاف فيها تاتي

الإطن:

الإذن في الأعيان عندهم يفي وفي المنافع وفي التصرف مثل طعام الضيف والمنائح وكالعواري³ من المسموح⁴ وكالحجامة والاصطناع بالخلق كالتوكيل والإبضاع⁵

1 الأرض. * في نسخة: كسبه. ** في نسخة: مقاعد.

2 في نسخة: فع القوائد.

3 بتشديد الياء هنا؛ جمع غارية على أن الياء تخفف في الجمع والمفرد.

4 جمع مسموح.

5 قال الشيخ محمد الحسن: لعل الأقرب لعبارة التنقيح لو قال:

كذا في الاصطناع والتصرف مثل الحجامة والإبضاع يفي

بنشر مرتب؛ فالاصطناع في الخلق والحجامة، والتصرف في التوكيل والإبضاع.

القبض:

القبض منه ما بالاذن الشرعي فقط وما بإذن غير الشرع الأول اللقطة والثوب إذا ألقته في بيتك ربح فخذ مال اللقيط قبضه من غاصب ومال بيت المال مال الغائب ومال محجور وللسعاة قد أذن الشارع في الزكاة والثان قبضه بإذن البائع ما باع والمستام كالودائع وفاسد البيع ورهنأ والهبات والصدقات والعواري الراجعات ثالثها ما لم يكن إذن به من شرع أو من غيره كغصبه

الإقباض:

بالكيل والوزن وبالتأوله يكون الاقباض وبالنية له

الالتزام:

الالتزام ما بغير عوض كالنذر والضمنان مطلقا رضى

الخلط:

الخلط شائع وبين المثليين وكل ذاك شركة بلا مين¹

1 في نسخة:

الخلط شائع كذي المشتركه أو بين مثلين وكل شركه.

إنشاء الأملك:

إنشاء الاملاك يارقاق أخى كفر وإحياء الموات السريخ
والاصطياد، والحيازة لما يكون كالحشيش للإنشا انتمى

الاختصاص:

الاختصاص بالمنافع يرى بسبقه* إلى مباحات الثرى¹
كمقعد** الأسواق والمساجد مناسك الحج فخذ فوائده²
وكالمدارس والاقطاعات، والرُّبُط والأوقاف فيها تاتي

الإذن:

الإذن في الأعيان عندهم يفي وفي المنافع وفي التصرف
مثل طعام الضيف والمنافع وكالعواري³ من المسامح⁴
وكالحجامة والاصطناع بالخلق كالتوكيل والإبضاع⁵

1 الأرض. * في نسخة: كسبه. ** في نسخة: مقاعد.

2 في نسخة: فع الفوائد.

3 بتشديد الياء هنا؛ جمع عارية على أن الياء تخفف في الجمع والمفرد.

4 جمع مسموح.

5 قال الشيخ محمد الحسن: لعل الأقرب لعبارة التتقيح لو قال:

كذا في الاصطناع والتصرف مثل الحجامة والإبضاع يفي

بنشر مرتب؛ فالاصطناع في الخلق والحجامة، والتصرف في التوكيل والإبضاع.

الإتلاف:

وشرع الإتلاف للإصلاح أعني للاجساد أو الأرواح
وذاك كالطعام والذبايح وقطع عضو فاسد لصالح
وجاز للدفع بلا تخمين كقتلنا الصوال والمودين*
كذا أجازوه لإعلا الكلمة¹ إذ قتلوا له البغاة المسلمه
ولكعظيم الإله قد يجب كقتل ذي الكفر وإفساد الصلب
كذلك للزجر كرجم الزاني لزجر غيره وقتل الجاني

الزجر والتأديب:

الزجر والتأديب بالتقدير كالحد أو بلاه كالتعزير
وهو مع المأثم للمكلف ودونه إن هو لم يكلف

وأفنى تمام نظم هذي الدرر تمام ذي القعدة عام يشكر**
نظم عبيد سائر العيوب محمد*** بن أحمد اليعقوبي
وفقه والمسلمين الله لما يحب ولما يرضاه
والحمد لله على إنعامه بحسن عونه على إتمامه

1 قال الشيخ محمد الحسن: الأحسن لو قال: ... لنظم الكلمة. * وقل من بكسره نطق.

** عام الثلاثين ومائتين وألف. *** مولود.

الفهرسة:

الصفحة:

العنوان:

1	مقدمة الطبعة الثانية:
6	خطبة الكتاب:
	الباب الأول في الاصطلاحات وفيه تسعة عشر فصلا
7	الفصل الأول: في الحد
8	الفصل الثاني في أصول الفقه
8	الفصل الثالث في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل
9	الفصل الرابع في دلالة اللفظ والدلالة باللفظ
10	الفصل الخامس في حقيقة الكلّي والجزئي
10	الفصل السادس في مسميات الألقاظ
	الفصل السابع في الفرق بين الحقيقة والجاز وأقسامهما
12	الفصل الثامن في التخصيص
13	الفصل التاسع في لحن الخطاب وفحواه وتنبيهه ومفهومه واقتضائه ودليله

ثم صلاة الله توصي بالسلام على النبي المصطفى بدر التمام
وآله وصحبه والسابقين من صحبه الأنصار والمهاجرين
وكل تابع لهؤلاء بالاستقامة والالتقاء
بجاههم يا ربنا تقبلا واجعل لوجه الله هذا العمل
وزد به يا ربنا إيماننا واشدد به في ديننا أيماننا
وارقمه في ديوان عليونا¹ تشهده فيه المقربونا
وارحم عبيدك المسيء ناظمه وتب عليه واغفر مآثمه
واحتّم له حالا بالامن حاتمّه واختم له بالخير عند الخاتمّه

انتهى

¹ قولنا عليون: على لغة من يلزم جمع المذكر السالم -علما- الواو وفتح النون كقوله: ولها بالمأطرون إلخ.

27	الباب الرابع في الأوامر وفيه ثمانية فصول
31	سؤال
32	قاعدة فرض العين وفرض الكفاية
32	فوائد ثلاث
34	الباب الخامس في النواهي وفيه ثلاثة فصول
35	الباب السادس في العمومات وفيه سبعة فصول
41	الباب السابع في أقل الجمع
42	الباب الثامن في الاستثناء وفيه ثلاثة فصول
44	الباب التاسع في الشرط وفيه ثلاثة فصول
46	الباب العاشر في المطلق والمقيد
46	الباب الحادي عشر في دليل الخطاب
47	الباب الثاني عشر في الجمل والمبين والمأول وفيه ستة فصول
49	الباب الثالث عشر في فعله التي وفيه ثلاثة فصول

14	الفصل العاشر في مفهوم الحصر
15	الفصل الحادي عشر في حكم العقل
15	الفصل الثاني عشر في الحكم الشرعي وأقسامه
16	الفصل الثالث عشر في أوصاف العبادات
17	الفصل الرابع عشر فيما يتوقف عليه الأحكام
18	فوائد خمس
19	الفصل الخامس عشر في الرخصة والعزيمة
20	الفصل السادس عشر في القبح والحسن
21	الفصل السابع عشر في بيان الحقوق
21	الفصل الثامن عشر في بيان حقائق العموم ... إلخ
22	الفصل التاسع عشر في المعلومات
23	الباب الثاني في معاني حروف يحتاج إليها الفقيه
24	الباب الثالث في تعارض مقتضيات الألفاظ
25	فروع أربعة

51	الباب الرابع عشر في النسخ وفيه خمسة فصول
54	الباب الخامس عشر في الإجماع وفيه خمسة فصول
57	الباب السادس عشر في الخبر وفيه عشرة فصول
64	الباب السابع عشر في القياس وفيه سبعة فصول
	الباب الثامن عشر في التعادل والتراجع وفيه خمسة فصول
72	
76	الباب التاسع عشر في الاجتهاد
77	فروع ثلاثة
79	فصل فيمن يتعين عليه الاجتهاد
85	الباب العشرون في جميع أدلة المجتهدين
86	وفي تصرفات المكلفين
87	المصلحة المرسلة
	أبواب متفرقة